



الجمهورية الجزائرية  
الديمقراطية الشعبية

# الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية ، قوانين ، أوامر ومراسيم  
قرارات ، مقررات ، مناشير ، إعلانات وبلاغات

الاشتراكات سنوية	نولس		الإدارة والتحرير الامانة العامة للحكومة الطبع والاشتراكات ادارة المطبعة الرسمية
	داخل الجزائر	خارج الجزائر	
النسخة الاملية النسخة الاصلية وترجمتها	سنه	سنه	7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر الهاتف : 15 . 18 . 65 الى 17 حجج 50 - 3200
	100 دج	150 دج	
	200 دج	300 دج	بما فيها نفقات الارسال

نمن النسخة الاصلية 250 دج نمن النسخة الاصلية وترجمتها 500 دج نمن العدد للسنين السابقة : حسب التسعيرة . وتسلم الفهارس مجاناً للمشاركين . المطلوب منهم ارسال لفائف الورق الاخيرة عند تجديد اشتراكاتهم والاعلام بمطالهم . يؤدي عن تغيير العنوان 300 دج نمن النشر على أساس 20 ... ج للسطر .

## فهرس

على الدخل وعلى الثروة، الموقعة في تونس  
يوم 9 فبراير سنة 1985. 836

### مراسيم تنظيمية

مرسوم رقم 85 - 79 مؤرخ في 3 شعبان عام 1405  
الموافق 23 أبريل سنة 1985، يتضمن انشاء  
المتحف الوطني للطبيعة (استدراك). 848

### اتفاقيات دولية

مرسوم رقم 85 - 161 مؤرخ في 15 رمضان عام 1405  
الموافق 4 يونيو سنة 1985 يتضمن المصادقة  
على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية  
الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية  
التونسية لتفادي الازدواج الضريبي ولارساء  
قواعد التعاون المتبادل في ميدان الاداءات

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 22 شعبان عام 1405 الموافق 12 مايو سنة 1985 يتضمن إنهاء مهام مراقب التسيير للناحية العسكرية السابعة. 863

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 22 شعبان عام 1405 الموافق 12 مايو سنة 1985 يتضمن إنهاء مهام نائب مراقب التسيير للناحية العسكرية السابعة. 863

### وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 9 المؤرخة في 7 يوليو سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في الاغواط والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية للاشغال القاعدية للطرق في ولاية غرداية. 863

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 15 المؤرخة في 26 أكتوبر سنة 1983 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في الاغواط والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لبناء المنشآت القاعدية للتكوين والتربية. 864

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 13 المؤرخة في 4 نوفمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في بسكرة والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لاشغال البناء بالوادي. 865

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 7 المؤرخة في 14 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في البلدة والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لمكتب الدراسات لولاية تيبازة. 866

مرسوم رقم 85 - 162 مؤرخ في 22 رمضان عام 1405 الموافق 11 يونيو سنة 1985 يتضمن نقل اعتماد في ميزانية وزارة الصناعات الخفيفة. 848

مرسوم رقم 85 - 163 مؤرخ في 22 رمضان عام 1405 الموافق 11 يونيو سنة 1985 يتضمن انشاء الوكالة الوطنية للسدود. 849

مرسوم رقم 85 - 164 مؤرخ في 22 رمضان عام 1405 الموافق 11 يونيو سنة 1985 يتضمن انشاء وكالة وطنية لمياه الشرب والصناعة والتطهير. 854

### قرارات، مقررات، مناشير

#### الوزارة الاولى

قرارات مؤرخة في 7 و 13 و 14 و 16 و 20 صفر عام 1405 الموافق أول و 7 و 8 و 10 و 14 نوفمبر سنة 1984 تتضمن حركة في سلك المتصرفين (استدراك). 860

قرار مؤرخ في 22 رجب عام 1405 الموافق 13 أبريل سنة 1985 يتضمن تشكيل اللجان المتساوية الاعضاء الخاصة ببعض اسلاك موظفي المدرسة الوطنية للإدارة. 860

قرار مؤرخ في 21 شعبان عام 1405 الموافق 11 مايو سنة 1985 يتضمن اجراء مسابقة للدخول الى المدرسة الوطنية للإدارة. 861

#### وزارة الدفاع الوطني

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 22 شعبان عام 1405 الموافق 12 مايو سنة 1985 يتضمن إنهاء مهام نائب مراقب التسيير للناحية العسكرية الثانية. 862

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 22 شعبان عام 1405 الموافق 12 مايو سنة 1985 يتضمن تعيين نائب لمراقب التسيير للناحية العسكرية الثانية. 862

سعيدة والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية  
للاشغال العمومية والمباني فى النعامة. 873

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 24 جمادى الاولى عام  
1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985 يأذن بتنفيذ  
المداوله رقم 16 المؤرخه فى 5 سبتمبر سنة 1984  
الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى  
سعيدة والمتضمنة انشاء مكتب للدراسات  
متعدد الفروع فى ولاية النعامة. 874

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 24 جمادى الاولى عام  
1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985 يأذن بتنفيذ  
المداوله رقم 11 المؤرخه فى 8 يوليو سنة 1984  
الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى ولاية  
قسنطينة والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية  
لاشغال البناء فى ميلة. 875

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 24 جمادى الاولى عام  
1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985 يأذن بتنفيذ  
المداوله رقم 13 المؤرخه فى 8 يوليو سنة 1984  
الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى ولاية  
قسنطينة والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية  
لاشغال الطرق فى ميلة. 876

### وزارة العدل

قرار مؤرخ فى 16 رجب عام 1405 الموافق 7 أبريل  
سنة 1985 يتضمن احداث جلستين ريفيتين  
بدائرة اختصاص محكمة تيندوف. 877

### وزارة التجارة

قرار مؤرخ فى 5 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 26  
يناير سنة 1985 يتضمن نقل مدير للتجارة الى  
المجلس التنفيذى لولاية سكيكدة. 877

قرار مؤرخ فى 17 رجب عام 1405 الموافق 8 أبريل  
سنة 1985 يتضمن نقل مدير للتجارة الى  
المجلس التنفيذى لولاية تيبازة. 878

قرار مؤرخ فى 7 رمضان عام 1405 الموافق 27 مايو  
سنة 1985 يحدد كيفيات تسليم رخص الاستيراد  
لمؤسسات الانتاج الخاصة الجزائرية. 878

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 24 جمادى الاولى عام  
1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985 يأذن بتنفيذ  
المداوله رقم 08 المؤرخه فى 14 أكتوبر سنة  
الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى  
البلدية والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية  
للبناء الريفى فى تيبازة. 867

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 24 جمادى الاولى عام  
1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985 يأذن بتنفيذ  
المداوله رقم 15 المؤرخ فى 14 أكتوبر سنة 1984  
الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى البلدية  
والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لاشغال  
البناء والمرافق العامة الحضريه فى  
تيبازة. 868

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 24 جمادى الاولى عام  
1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985 يأذن بتنفيذ  
المداوله رقم 1168 المؤرخ فى 30 أكتوبر سنة  
1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى  
ولاية الجزائر والمتضمنة انشاء مكتب  
الدراسات فى بومرداس. 869

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 24 جمادى الاولى عام  
1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985 يأذن بتنفيذ  
المداوله رقم 1168 المؤرخه فى 30 أكتوبر سنة  
1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى  
ولاية الجزائر والمتضمنة انشاء المقاوله  
الولائية لاشغال العمارات والبناء فى ولاية  
بومرداس. 870

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 24 جمادى الاولى عام  
1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985 يأذن بتنفيذ  
المداوله رقم 14 المؤرخه فى 5 سبتمبر سنة 1984  
الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى  
ولاية سعيدة والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية  
لانشاء المنشآت القاعدية للطرق والتوطنة  
فى النعامة. 872

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 24 جمادى الاولى عام  
1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985 يأذن بتنفيذ  
المداوله رقم 15 المؤرخه فى 5 سبتمبر سنة 1984  
الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى ولاية

# اتفاقيات دولية

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 22 رمضان عام 1405 الموافق 11 يونيو سنة 1985.

الشاذلي بن جديد

## اتفاقية

بين

حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

و

حكومة الجمهورية التونسية

وذلك لتفادي الازدواج الضريبي ولارساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الاداءات على الدخل وعلى

## الثروة

ان حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية،

- رغبة منهما لاجتناب الازدواج الضريبي ولارساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الاداءات على الدخل وعلى الثروة،

وقع الاتفاق بينهما على الاحكام التالية :

## الفصل الاول

ميدان تطبيق الاتفاقية

## المادة الاولى

الاشخاص المعنيون

تنطبق هذه الاتفاقية على الاشخاص المقيمين بدولة متعاقدة أو بكل مع الدولتين.

مرموم رقم 85 - 161 مؤرخ في 22 رمضان عام 1405 الموافق 11 يونيو سنة 1985 يتضمن المصادقة على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية لتفادي الازدواج الضريبي ولارساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الاداءات على الدخل وعلى الثروة، الموقعة في تونس يوم 9 فبراير سنة 1985.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادة III - 17 منه،

- وبعد الاطلاع على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية لتفادي الازدواج الضريبي ولارساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الاداءات على الدخل وعلى الثروة، الموقعة في تونس يوم 9 فبراير سنة 1985،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يصادق على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية لتفادي الازدواج الضريبي ولارساء قواعد التعاون في ميدان الاداءات على الدخل وعلى الثروة، الموقعة في تونس يوم 9 فبراير سنة 1985، وتنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

- (5) أداء على مداخيل القيم المنقولة،
- (6) أداء على مداخيل الديون والودائع والضمانات المالية والحسابات الجارية،
- (7) المساهمة الاستثنائية للتضام،
- (8) الضريبة الشخصية للدولة،
- (9) أداء على المرتبات والاجور والمعاشات والايادات العمرية،
- (10) معلوم الكراء،
- (11) المعلوم على المؤسسات ذات صبغة صناعية تجارية أو مهنية،
- (12) المعلوم على التكوين المهني.

رابعا : تنطبق الاتفاقية أيضا على الاداءات من نوع مماثل أو مشابه التي تحدث بعد امضاء الاتفاقية والتي يمكن أن تضاف للاداءات الحالية أو تعوضها.

يقع تبادل المعلومات مع طرف السلط المختصة التابعة للدولتين المتعاقدين في نهاية كل سنة حول التغييرات المدخلة على كل من تشريعاتهما الجبائية.

## الفصل الثاني

### تعريف

#### المادة 3

#### تعريف عامة

أولا : حسب مدلول هذه الاتفاقية، ما لم يفرض السياق تأويلا مغالفا :

(أ) تعني عبارتا «دولة متعاقدة» و «الدولة المتعاقدة الاخرى حسب السياق، الدولة التونسية أو الدولة الجزائرية».

(ب) تشمل لفظة «شخص» الاشخاص الماديين والشركات وكل مجموعات الاشخاص الاخرى،

(ج) تعني لفظة «شركة كل شخص معنوى أو كل كيان يعتبر بمثابة شخص معنوى قصد توظيف الاداء».

#### المادة 2

#### الاداءات المعنية

أولا : تنطبق هذه الاتفاقية على الاداءات على المداخيل وعلى الثروة الواقع استخلاصها لفائدة دولة متعاقدة وكل من فروعها السياسية ومجموعاتها المحلية كيفما كانت طريقة الاستخلاص.

ثانيا : تعتبر كاداءات على المداخيل وعلى الثروة الاداءات المستخلصة على مجموع المداخيل أو على مجموع الثروة أو على عناصر المداخيل أو الثروة، في ذلك الاداءات على الارباح المتأتية من التفويت في المنقولات أو العقارات والاداءات على المبلغ الجملي للمرتبات المدفوعة من طرف المؤسسات وكذلك الاداءات على فائض القيمة.

ثالثا : ان الاداءات الحالية التي تنطبق عليها هذه الاتفاقية هي بالخصوص :

(أ) فيما يتعلق بالبلاد الجزائرية :

- (1) الرسم على النشاط المهني،
- (2) أداء على الارباح الصناعية والتجارية،
- (3) أداء على أرباح المهن غير التجارية،
- (4) الاداء على مداخيل الديون والودائع والضمانات المالية،

(5) الرسم العقاري على الاملاك المبنية،

(6) الرسم على فائض القيمة،

(7) الرسم الجزافي،

(8) الدفع الجزافي الذي يتحمله اصحاب العمل والمدينون بالراتب،

(9) الاداء على الاجور والمرتبات والمعاشات والايادات العمرية.

(10) أداء التكميلي على جملة المداخيل.

(ب) فيما يتعلق بالبلاد التونسية :

(1) أداء الباتيندة،

(2) أداء على أرباح المهن غير التجارية،

(3) الاداء الفلاحي،

(4) أداء على فائض القيمة العقارية،

(ب) إذا تعذر تحديد الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز مصالحه الحيوية وكذلك في حالة عدم وجود مسكن دائم تحت تصرفه في أى من الدولتين المتعاقدين يعتبر مقيما بالدولة التي اعتاد الاقامة بها.

(ج) إذا كانت له اقامة معتادة بكلتا الدولتين المتعاقدين أو إذا لم تكن له اقامة معتادة بأى منهما فإنه يعتبر مقيما بالدولة المتعاقدة التي يحمل جنسيتها.

(د) إذا لم تمكن المقاييس السابقة الذكر تعيين الدولة المتعاقدة التي ينتمى إليها الشخص، تبت السلطات المختصة بالدولتين المتعاقدين في الموضوع باتفاق مشترك.

ثالثا : إذا اعتبر شخص غير مادمي مقيما بكلتا الدولتين المتعاقدين وفقا لاحكام الفقرة الاولى من هذه المادة فإنه يعد مقيما بالدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مقر ادارته الفعلية.

#### المادة 5

##### المؤسسة القارة

أولا : تعنى عبارة «مؤسسة قارة» في مفهوم الاتفاقية منشآت ثابتة للأعمال حيث تمارس المؤسسة الكل أو البعض من نشاطها،

ثانيا : تشمل عبارة مؤسسة قارة بالخصوص :

(أ) مقر الادارة،

(ب) فرعا،

(ج) مكتب،

(د) مصنعا،

(هـ) ورشة،

(و) مغارة للبيع.

ثالثا : وتشمل عبارة «مؤسسة قارة» أيضا :

(أ) حظيرة بناء أو تركيب أو أنشطة مراقبة يقع القيام بها داخلها،

(ب) تزويد المصالح بما في ذلك مصالح مستشارين، من طرف مؤسسة تعمل عن طريق

(د) تعنى عبارتاً «مؤسسة دولة متعاقدة» و «مؤسسة الدولة المتعاقدة الاخرى على التساوى مؤسسة يستغلها مقيم في دولة متعاقدة ومؤسسة يستغلها مقيم في الدولة المتعاقدة الاخرى،

(هـ) تعنى عبارة «النقل الدولي» كل نقل يتم بواسطة سفينة أو طائرة مستغلة من طرف مؤسسة يكون مقر ادارتها الفعلية بدولة متعاقدة الا اذا كانت السفينة أو الطائرة مستغلة بين نقاط داخل الدولة المتعاقدة الاخرى.

(و) تعنى عبارة «السلطة المختصة» :

1) بالنسبة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزير المالية او ممثله المرخص له في ذلك.

2) بالنسبة للبلاد التونسية، وزير المالية أو ممثله المرخص له في ذلك.

ثانيا : لتطبيق الاتفاقية مع طرف دولة متعاقدة يكون لكل عبارة لم يقع تعريفها المعنى الذي يخصص لها حسب تشريع الدولة المتعاقدة المتعلق بالضرائب التي هي موضوع الاتفاقية الا اذا اقتضى السياق تأويلا مخالفا لذلك.

#### المادة 4

##### المقيم

أولا : حسب مدلول هذه الاتفاقية تعنى عبارة مقيم بدولة متعاقدة كل شخص يخضع للاداء بهذه الدولة بمقتضى التشريع المعمول به فيها، وذلك بحكم مقره أو محل اقامته أو مقر ادارته أو بحكم كل مقياس آخر مماثل،

ثانيا : إذا اعتبر شخص مادمي، وفقا لاحكام الفقرة الاولى من هذه المادة، مقيما بكلتا الدولتين المتعاقدين تقع تسوية وضعيته على النحو التالي :

(أ) يعتبر هذا الشخص مقيما بالدولة المتعاقدة التي يكون له فيها مسكن دائم تحت تصرفه، اما اذا كان له مسكن دائم في كلتا الدولتين المتعاقدين، يعتبر مقيما بالدولة المتعاقدة التي له بها علاقات شخصية واقتصادية أوثق (مركز المصالح الحيوية)،

مارستها في هذه الدولة نشاطا بواسطة سمسار أو وكيل عام أو أي وسيط له وضع مستقل على شرط أن يعمل هؤلاء الأشخاص في نطاق نظامهم العادي.

سابعاً : أن شركة مقيمة بدولة متعاقدة تراقب أو تكون مراقبة من قبل شركة مقيمة بالدولة المتعاقدة الأخرى أو تمارس نشاطها داخل هذه الدولة (سواء عن طريق مؤسسة قارة أم لا) لا يكفي في حد ذاته أن يجعل من أيهما مؤسسة قارة للأخرى.

### الفصل الثالث

#### توظيف الاداء على المداخل

##### المادة 6

#### مداخل الاملاك العقارية

أولاً : يوظف الاداء على مداخل الاملاك العقارية بما في ذلك مداخل الاراضي الفلاحية والغابية المستغلة في الدولة المتعاقدة التي توجد بها هذه الاملاك.

ثانياً : تعرف عبارة املاك عقارية حسب قانون الدولة المتعاقدة التي توجد بها الاملاك وتشمل جميع الحالات التوابع للاملاك العقارية والمعدات والحيوانات التابعة للمستغلات الفلاحية والغابية والحقوق التي تنطبق عليها أحكام القانون الخاص المتعلقة بالملكية العقارية وحق الانتفاع بالاملاك العقارية والحقوق الخاصة بالمعامليم المتغيرة أو الثابتة لاستغلال أو اسناد استغلال المناجم المعدنية والمصادر وغيرها من الموارد الطبيعية، هذا وان السفن والمراكب والطائرات لا تعتبر املاك عقارية.

ثالثاً : تنطبق أحكام الفقرة الاولى من هذه المادة على المداخل المتأتية عن الاستغلال المباشر أو التسويغ أو الايجار الزراعي وكذلك عن كل كيفية أخرى لاستغلال الاملاك العقارية.

رابعاً : تنطبق أحكام الفقرتين I و 3 من هذه المادة أيضاً على المداخل المتأتية عن الاملاك العقارية المستعملة مباشرة مهنة حرة.

اجراء أو مر ظفيق وقع انتدابهم مع طرف المؤسسة لهذا الغرض.

رابعاً : بصرف النظر عن الاحكام السابقة لهذه المادة لا تعتبر ان هناك مؤسسة قارة.

(أ) اذا استعملت التجهيزات فقط لغرض الخزن أو عرض بضائع المؤسسة،

(ب) اذا أودعت بضائع تملكها المؤسسة لغرض خزنها أو عرضها فقط،

(ج) اذا أودعت بضائع على ملك المؤسسة لغرض تحويلها من طرف مؤسسة أخرى فقط،

(د) اذا استعملت منشآت ثابتة للاعمال لغرض شراء البضائع أو جمع معلومات للمؤسسة فقط،

(هـ) اذا استعملت منشآت ثابتة لعمال المؤسسة فقط لغرض القيام بأي نشاط آخر ذي صبغة اضافية أو تمهيدية شريطة أن يكون هذا النشاط بدون مقابل في الدولة التي يمارس بها.

خامساً : بصرف النظر عن أحكام الفقرتين I و 2 من هذه المادة، ان الشخص الذي يعمل بدولة متعاقدة لحساب مؤسسة بالدولة المتعاقدة الأخرى (فيما عدا الوكيل الذي يتمتع بوضعية مستقلة والمشار اليه بالفقرة السادسة من هذه المادة) يعتبر له مؤسسة قارة بالدولة الاولى.

(أ) اذا كان يتمتع بهذه الدولة بسلطة يباشرها عادة وتسمح له بإبرام العقود باسم المؤسسة الا اذا كانت أنشطة هذا الشخص لا تتعدى حدود الأنشطة المذكورة بالفقرة 4 من هذه المادة والتي اذا وقعت ممارستها في نطاق منشأة قارة للاعمال لا تجعل من المنشآت القارة لعمال مؤسسة قارة حسب مضمون الفقرة المذكورة.

(ب) اذا لم يكن يتمتع بهذه السلطة وكان يحتفظ عادة في الدولة الاولى بكمية بضائع يأخذ منها السلع بانتظام لغرض التسليم لحساب المؤسسة.

سادساً : لا تعتبر أنه لمؤسسة بدولة متعاقدة مؤسسة قارة في الدولة المتعاقدة الأخرى لمجرد

## المادة 7

### أرباح المؤسسات

اولا : ان ارباح مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة لا تخضع للاداء الا بتلك الدولة ما عدا اذا كانت المؤسسة تمارس نشاطها في الدولة المتعاقدة الاخرى بواسطة مؤسسة قارة موجودة بها. فاذا مارست المؤسسة نشاطها على هذه الصورة فان ارباحها تكون خاضعة للاداء في الدولة الاخرى وذلك فقط بقدر ما تنسب هذه الارباح الى المؤسسة القارة المذكورة.

ثانيا : مع الاحتفاظ بأحكام الفقرة 3 من المادة الحالية، اذا باشرت مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة نشاطها في الدولة المتعاقدة الاخرى عن طريق مؤسسة قارة موجودة بها، تنسب الارباح في كل دولة متعاقدة لهذه المؤسسة القارة التي يمكن لها تحقيقها لو كانت مؤسسة منفصلة تمارس نفس النشاط أو نشاطا مماثلا في نفس الظروف أو في ظروف مماثلة وتتعامل باستقلال تام مع المؤسسة التي هي مؤسسة قارة لها.

ثالثا : لتحديد أرباح مؤسسة قارة، تخصص المصاريف المبذولة لغاية نشاط هذه المؤسسة القارة بما في ذلك مصاريف الادارة والمصاريف العامة الادارية المبذولة سواء بالدولة التي توجد بها المؤسسة أو بمكان آخر، ولا يمكن خصم المبالغ التي قد تدفع عند الاقتضاء من المؤسسة القارة الى مقر الشركة أو الى احدى المؤسسات الاخرى كأتاوات وأتعاب أو غير ذلك من الحقوق أو كحمولة (فيما عدا استرجاع المصاريف المبذولة فعليا مقابل اسداء خدمات أو نشاط اداري أو باستثناء حالة المؤسسة البنكية بعنوان فوائد عن المبالغ المقرضة للمؤسسة القارة).

كما أنه، لتعيين أرباح مؤسسة قارة من بين مصاريف مقر المؤسسة ومصاريف احدى المؤسسات الاخرى التابعة لها، لا يقع اعتبار الاتاوات والأتعاب أو الدفعات الاخرى المشابهة بعنوان رخص الاستغلال والبراءات أو معاليم أخرى أو بعنوان

عمولة (فيما عدا استرجاع المصاريف المبذولة فعليا) مقابل اسداء خدمات أو نشاط اداري أو فوائد تتعلق بمبالغ أقرضت لمقر المؤسسة أو لاحدى مؤسساتها الاخرى ما عدا في صورة مؤسسة بنكية.

رابعا : اذا كان المعمول به في دولة متعاقدة أن يقع تحديد الارباح الراجعة لمؤسسة قارة على قاعدة توزيع الارباح الجمالية للمؤسسة بين مختلف اجزائها فان احكام الفقرة الثانية من هذا الفصل لا تمنع الدولة المتعاقدة من تحديد الارباح الخاضعة للاداء على هذا النحو، على أنه يجب أن تكون طريقة التوزيع المتبعة مستعملة بصفة تجعل النتيجة الحاصلة ملائمة للمبادئ الواردة بهذا الفصل.

خامسا : لتطبيق الفقرات السابقة يقع تحديد الارباح الراجعة للمؤسسة القارة كل سنة بنفس الطريقة المالم توجد أسباب وجيهة وكافية لانتهاج طريقة أخرى.

سادسا : اذا اشتملت الارباح على عناصر دخل وقع التعرض اليها على حدة في المواد الاخرى من هذه الاتفاقية، فان أحكام تلك المواد لا تتأثر بأحكام هذه المادة.

## المادة 8

### الملاحة البحرية والملاحة الجوية

اولا : ان الارباح الناتجة عن استغلال سفن أو طائرات في مجال النقل الدولي لا تخضع للاداء الا في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مقر الادارة الفعلية للمؤسسة.

ثانيا : اذا كان مقر الادارة الفعلية لمؤسسة ملاحة بحرية موجودا على متن سفينة فان المقر المذكور يعتبر موجودا بالدولة المتعاقدة التي يوجد بها الميناء الذي ترسى به السفينة، وعند عدم وجود ميناء ترسى فيه السفينة، فالمقر المذكور يعتبر موجودا بالدولة المتعاقدة التي يكون مستعمل السفينة مقيما بها.



## المادة 10

## حصص الاسهم

(1) ان حصص الاسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة لشخص مقيم بالدولة المتعاقدة الاخرى تخضع للاداء بالدولة التي تكون فيها الشركة المتولية دفع حصص الاسهم مقيمة وحسب التشريع المعمول به بالدولة المذكورة.

(2) ان لفظة حصص الاسهم المستعملة في هذه المادة تدل على المداخل المتأتية من أسهم أو بطاقات انتفاع أو انصبة مؤسسى أو منابات ربح أخرى باستثناء الديون، كما تدل على مداخل المنابات الاخرى المماثلة لمداخل الاسهم بمقتضى التشريع الجبائى المعمول به بالدولة التي تقيم بها الشركة الموزعة.

(3) اذا وجدت شركة مقيمة باحدى الدولتين المتعاقدين خاضعة لدفع اداء على حصص الاسهم وكانت لها مؤسسة أو عدة مؤسسات قارة بتراب الدولة المتعاقدة الاخرى تكون ايضا خاضعة من أجلها بهذه الدولة الاخيرة فى الذكر لدفع نفس الاداء، توزع بين الدولتين المداخل التي هي موضوع الاداءات المذكورة وذلك لتفادى الاداء بصورة مزدوجة.

(4) يضبط توزيع الاداء بالنسبة لكل تصرف على أساس النسبة التالية :

أ - فيما يتعلق بالدولة التي لا يوجد بها مقر إقامة للشركة.  
ب - فيما يخص الدولة التي يوجد بها مقر إقامة للشركة.

ان حرف أ - يدل على مقدار النتائج الحسابية المتحصل عليها من طرف الشركة والمتأتية من مجموع المؤسسات التي تملكها بالدولة التي لا يوجد بها مقر إقامة لها.

هذا مع الاشارة الى اجراء كل مقاصة بين النتائج المسفرة عن ارباح والنتائج المسفرة عن خسائر والمتعلقة بالمؤسسات المذكورة.

ثالثا : تنطبق أحكام الفقرة الاولى مع هذه المادة أيضا على الارباح الناتجة عن المساهمة فى اموال مشتركة أو استغلال جماعى أو هيئة دولية للاستغلال.

## المادة 9

## المؤسسات المشتركة

(1) اذا :

(أ) ساهمت مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى ادارة أو مراقبة أو فى رأسمال مؤسسة تابعة للدولة المتعاقدة الاخرى.

(ب) ساهم نفس الاشخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى ادارة أو مراقبة أو رأسمال مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة ومؤسسة تابعة للدولة المتعاقدة الاخرى.

واذا وضعت أو فرضت فى أى من الحالتين المذكورتين شروط بين المؤسستين فيما يخص علاقتهما التجارية أو المالية وكانت تخالف الشروط التي تتم عليها الموافقة بين مؤسسات مستقلة، فان الارباح التي كان من الممكن تحقيقها من قبل إحدى المؤسستين، ولكنها لم تحقق بسبب قيام هذه الشروط، يجوز ضمها لارباح هذه المؤسسة واخضاعها للاداء تبعا لذلك.

(2) اذا ادمنت دولة متعاقدة ضم مرابيح مؤسسة تابعة لها ووظفت بالتالى الاداء على ارباح مؤسسة تابعة للدولة المتعاقدة الاخرى، حيث وقع توظيف الاداء عليها بهذه الدولة الاخرى، واذا كانت هذه الارباح هي الارباح التي كان يمكن تحقيقها من طرف مؤسسة الدولة الاولى فى الذكر لو كانت الشروط المتفق عليها من طرف المؤسستين مماثلة لما كان يمكن الموافقة عليه من طرف المؤسسات المستقلة، تقوم الدولة الاخرى بتعديل ما نسب لمبلغ الاداء الذى قبضته على تلك المرابيح، ولتحدد هذا التعديل تؤخذ بعين الاعتبار الاحكام الاخرى للاتفاقية، واذا وجب الامر، تتشاور السلطات المختصة للدول المتعاقدة.

سياسيا منها او مجموعة محلية او شخصا مقيما بالدولة المشار اليها.

(4) اذا تجاوز مقدار الفوائض المدفوعة باعتبار الدين الذى تدفع من أجله الفوائض وبموجب علاقات خاصة تربط المدين بالدائن او تربط كليهما باشخاص آخرين، المقدار الذى يتفق عليه المدين والدائن فى حالة عدم وجود مثل هذه العلاقات فان أحكام هذه المادة لا تنطبق الا على هذا المقدار الاخير، وفى هذه الحالة فان الجزء الزائد على المدفوعات يبقى خاضعا لتوظيف الاداء حسب التشريع الخاص لكل دولة متعاقدة مع مراعاة الاحكام الالهذه الاتفاقية.

## المادة 12

### الاتاوات

(1) ان الاتاوات المتأتية من دولة متعاقدة والمدفوعة لمقيم فى الدولة المتعاقدة الاخرى لاتخضع للاداء الا فى الدولة الاولى فى الذكر.

(2) تدل لفظة الاتاوات المستعملة بهذه المادة على الاجور على اختلاف أنواعها التى تدفع لاستعمال حقوق المؤلف او اسناد استعمالها فيما يتعلق بتأليف أدبي او فنى او علمى بما فى ذلك الاشرطة السينمائية المعدة للاغراض التجارية والانتفاع ببراءة او علامة صنع او تجارة او تصوير او مثال أو رسم أو نموذج أو طريقة سرية وكذلك فيما يتعلق بالاستعمال أو اسناد استعمال تجهيز صناعى أو تجارى أو علمى أو كذلك المعلومات التى لها اتصال بتجربة وقع الحصول عليها فى الميدان الصناعى أو التجارى أو العلمى.

(3) تعتبر الاتاوات متأتية من دولة متعاقدة اذا كان المدين هو الدولة المذكورة نفسها او فرعاً سياسيا منها او مجموعة محلية او مقيما بالدولة المشار اليها.

(4) اذا تجاوز مقدار الاتاوات المدفوعة باعتبار الخدمات التى تدفع من أجلها.

ان المراد بهذه النتائج الحسابية هو النتائج التى تعتبر محققة بالمؤسسات المشار اليها بالنظر لاحكام المادتين 7 و 9 مع هذه الاتفاقية ويدل حرف ب - على النتيجة الحسابية الكاملة للشركة حسبما يتضح ذلك مع موازنتها العامة.

ولضبط النتيجة الحسابية الكاملة، لا تعتبر الحسابية النتائج المسفرة عن الخسائر الملاحظة بالنسبة لكامل المؤسسات القارة التابعة للشركة بدولة ما.

فى صورة ما اذا كانت النتيجة الحسابية المتعلقة بتصرف، منعدمة أو سلبية، فان التوزيع يقع على الاسس المبينة سابقا.

(5) فى صورة عدم وجود أسس مبينة مع قبل فان التوزيع يقع حسب كمية الحصة النسبية التى تعدد باتفاق مشترك بين السلط المختصة التابعة للدولتين المتعاقدين.

## المادة 11

### الفوائض

(1) ان الفوائض المتأتية من دولة متعاقدة والمدفوعة لمقيم الدولة المتعاقدة الاخرى تخضع للاداء بالدولة التى تدفع بها الفوائض المذكورة.

تعفى الدولة التابع لها مقر المنتفع بالفوائض هذه الاخيرة من الاداء أو تمنح طرح الاداء المدفوع ببلد اقامة المدين بالفوائض.

(2) ان لفظة فوائض المستعملة فى هذه المادة تعنى مداخيل الاموال العمومية وسندات للقروض المتبوعة أو غير المتبوعة بضمانات موثقة برهن أو شرط يقضى بالمساهمة فى الارباح أو الديون على اختلاف أنواعها وكذلك جميع المداخيل الاخرى الشبيهة بمداخيل المبالغ الواقع اقراضها وذلك حسب التشريع الجبائى المعمول به بالدولة الصادرة عنها المداخيل المذكورة.

(3) تعتبر الفوائض متأتية من دولة متعاقدة اذا كان المدين هو الدولة المذكورة نفسها او فرعاً

## المادة 14

## المهنة الحرة

أولا : ان المداخل التي يستمد منها مقيم بدولة متعاقدة مع مهنة حرة أو مع أنشطة أخرى مستقلة ذات صبغة مماثلة لا يوظف عليها الاداء الا بالدولة المذكورة بيد أن هذه المداخل تكون خاضعة للاداء بالدولة المتعاقدة الاخرى في الحالات التالية :

(أ) اذا كانت للمعنى بالامر بصفة عادية قاعدة ثابتة بالدولة المتعاقدة الاخرى لممارسة أنشطة وفي هذه الحالات تخضع المداخل للاداء في الدولة المتعاقدة الاخرى وذلك فقط على نسبة المداخل المنسوبة الى القاعدة الثابتة المذكورة أو، (ب) اذا امتدت اقامته بالدولة المتعاقدة الاخرى الى مدة او مدد تساوى او تفوق 183 يوما اثناء السنة الجبائية.

ثانيا : تشتمل عبارة مهنة حرة بالخصوص على الأنشطة المستقلة ذات الصبغة العلمية والادبية او التربوية او البيداغوجية وكذلك الأنشطة الحرة للأطباء والمحامين والمهندسين المعماريين والمحاسبين.

## المادة 15

## المهنة غير الحرة

(1) مع مراعاة أحكام المواد 16 و 18 و 19، لا تخضع الاجور والمرتبات والاجور الاخرى المشابهة لها، التي يتقاضاها مقيم بدولة متعاقدة مقابل عمل ذي أجر للاداء في تلك الدولة الا اذا وقعت مباشرة العمل بالدولة المتعاقدة الاخرى، واذا وقعت مباشرة العمل في هذه الدولة الاخرى فان الاجور المقبوضة بهذا العنوان تخضع للاداء في تلك الدولة الاخرى،

(2) بصرف النظر عن أحكام الفقرة الاولى، فان الاجور التي يقبضها مقيم بدولة متعاقدة مقابل عمل ذي أجر مباشر في الدولة المتعاقدة الاخرى لا تخضع للاداء الا في الدولة الاولى،

وبموجب علاقات خاصة، تربط المديع بالدائن، أو تربط كليهما بأشخاص آخرين المقدم الذي قد يتفق عليه المديع والدائن، في حالة عدم وجود مثل هذه العلاقات فان أحكام هذه المادة لا تنطبق الا على هذا المقدم الاخير وفي هذه الحالة فان الجزء الزائد على المدافع يبقى خاضعا للاداء طبقا للتشريع المعمول به بكل دولة متعاقدة وباعتبار الاحكام الاخرى الواردة بهذه الاتفاقية.

## المادة 13

## ارباح رأس المال

أولا : ان الارباح المتأتية من التفويت في المكاسب الغير منقولة حسبما هي محددة بالمادة 6 خاصة للاداء بالدولة المتعاقدة التي توجد بها المكاسب المذكورة.

ثانيا : ان الارباح المتأتية من التفويت في المكاسب المنقولة الراجعة لمؤسسة قارة تملكها مؤسسة دولة متعاقدة بالدولة المتعاقدة الاخرى ، أو الارباح المتأتية من مكاسب منقولة تابعة لقاعدة ثابتة يملكها مقيم بدولة متعاقدة بالدولة المتعاقدة الاخرى، وذلك لمباشرة مهنة حرة بما في ذلك تلك الارباح المتأتية من التفويت في المؤسسة القارة المذكورة (بمفردها أو ضمن كامل المؤسسة) أو مع القاعدة الثابتة المذكورة تخضع للاداء بهذه الدولة الاخرى .

ثالثا : ان الارباح المتأتية من التفويت في السفن والطائرات المستغلة في النقل الدولي وكذلك المكاسب المنقولة المخصصة لاستغلال هذه السفن أو الطائرات لا تخضع للاداء الا في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مقر الادارة الفعلية للشركة.

رابعا : ان الارباح المتأتية من التفويت في مساهمة رأس مال شركة تتكون مكاسبها خاصة بصفة مباشرة أو غير مباشرة من مكاسب منقولة توجد بدولة متعاقدة يمكن توظيف الاداء عليها بهذه الدولة.

## المادة 19

### الوظائف العمومية

(1) ان الاجور بما فيها المعاشات التي تدفعها دولة متعاقدة أو احدى فروعها السياسية أو جماعاتها المحلية سواء مباشرة أو بواسطة التزود مع اموال وقع تكوينها مع طرفها الى شخص مادي بعنوان خدمات يقع اسداؤها للدولة أو للفروع أو الجماعات المذكورة عند مباشرة وظائف ذات صبغة عمومية يوظف عليها الاداء بالدولة التي يوجد فيها مقر الإقامة.

(2) تنطبق أحكام المواد 15 و 16 و 18 على الاجور أو المعاشات المدفوعة بعنوان خدمات يقع اسداؤها في نطاق نشاط تجارى أو صناعى تقع ممارستين طرف احدى الدولتين المتعاقبتين أو احدى فروعها السياسية أو جماعاتها المحلية.

## المادة 20

### الطلبة والمتربصون

ان المبالغ التي يتلقاها الطالب أو المتربص الذي كان مباشرة قبل التحاقه بالدولة المتعاقدة، مقيما بالدولة المتعاقدة الاخرى والذي يقيم بالدولة المتعاقدة الاولى فقط بغية مواصلة دراسته أو تكوينه لغرض تسديد حاجياته في العناية والدراسة أو التكوين تعفى مع الاداء في هذه الدولة المتعاقدة.

## المادة 21

### المداخل الاخرى

ان عناصر دخل المقيم بدولة متعاقدة الغير منصوص عليها بصفة صريحة بالمواد السابقة من هذه الاتفاقية لاتخضع للاداء الا بالدولة المذكورة.

### الفصل الرابع

### فرض الضريبة على الثروة

## المادة 22

### الثروة

(1) يوظف الاداء على الثروة متكونة من املاك

(أ) اذا اقام المنتفع بالدولة الاخرى مدة أو مدد لاتتجاوز في الجملة 183 يوما خلال السنة الجبائية المعتبرة.

(ب) اذا دفعت الاجور من طرف مؤجر وباسم مؤجر غير مقيم بالدولة الاخرى.

(ج) اذا لم يحمل عبء الاجور على ذمة مؤسسة قارة أو قاعدة ثابتة يملكها المؤجر بالدولة الاخرى.

(3) بصرف النظر عن الاحكام السابقة الواردة بهذه المادة، تخضع للاداء في الدولة المتعاقدة الموجود بها مقر الادارة الفعلية للمؤسسة الاجور المتمثلة في عمل مقابل اجر يمارس على متن سفينة أو طائرة في النقل الدولي.

## المادة 16

### مكافآت أعضاء مجلس الادارة

ان مكافآت أعضاء مجلس الادارة مكافآت الحضور وغيرها مع الاجور المشابهة لها التي يقبضها مقيم بدولة متعاقدة بوصفه عضو في مجلس ادارة أو مراقبة بشركة مقيمة بالدولة المتعاقدة الاخرى تخضع للاداء بهذه الدولة الاخرى.

## المادة 17

### الفنانون والرياضيون

بصرف النظر عن أحكام المادتين 14 و 15، فان المداخل التي يستمدتها محترفو العروض مثل فنانى المسرح والسينما والاذاعة والتلفزة والموسيقيين وكذلك الرياضيين مع انشطتهم الشخصية بصفتهم تلك، يوظف عليها الاداء بالدولة المتعاقدة التي تباشر فيها تلك الانشطة.

## المادة 18

### المعاشات

مع مراعاة أحكام الفقرة الاولى من المادة 19 فان المعاشات وغيرها مع الاجور الشبيهة لها التي تدفع لمقيم بدولة متعاقدة بعنوان وظيفة سابقة لا تخضع للاداء الا بالدولة المذكورة.

قبل الطرح والمطابق حسب الحال للمداخيل أو الثروة الخاضعة للاداء بالدولة المتعاقدة الاخرى.

(3) يعتبر الاداء الذى كان موضوع اعفاء أو تخفيض خلال مدة محددة باحدى الدولتين المتعاقدين بمقتضى التشريع القومى للدولة المذكورة كانه وقع خلاصة ويجب أن يطرح بالدولة المتعاقدة الاخرى مع الاداء الذى قد يوظف على المداخيل المذكورة.

## الفصل السادس

### أحكام خاصة

#### المادة 24

### عدم الميزان

(1) لا يخضع مواطنو دولة متعاقدة بالدولة المتعاقدة الاخرى لأى أداء يوظف عليهم أو التزام يتعلق به يكون غير أو أثقل من التوظيف والالتزام المتعلق به الذى يخضع أو يمكن أن يخضع له مواطنو هذه الدولة الاخرى الذين يوجدون فى نفس الحالة.

(2) تدل لفظة «مواطنون».

(أ) على جميع الاشخاص الماديين الذين لهم جنسية دولة متعاقدة.

(ب) جميع الاشخاص المعنويين أو شركات الاشخاص والجمعيات المكونة وفقا للتشريع الجارى به العمل بدولة متعاقدة.

(3) لا يخضع الاشخاص الذين لا وطن لهم لأى أداء أو التزام يتعلق بالاداء بدولة متعاقدة يكون غير أو أثقل من الاداء أو الالتزام الذى يخضع أو يمكن أن يخضع له مواطنو الدولة المذكورة الذين يوجدون فى نفس الحالة.

(4) ان توظيف الاداء على مؤسسة قارة تملكها مؤسسة بدولة متعاقدة بالدولة المتعاقدة الاخرى لا يقع اقراره بهذه الدولة الاخرى بصورة تكون أقل ملائمة بالنسبة لتوظيف الاداء على المؤسسات

عقارية حسب ما هى محددة بالمادة 6، بالدولة المتعاقدة التى توجد بها المكاسب المذكورة.

(2) ان الثروة المتكونة من مكاسب منقولة تابعة لاصول مؤسسة قارة تملكها مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة فى الدولة المتعاقدة الاخرى أو من مكاسب منقولة على قاعدة ثابتة تحت تصرف مقيم بدولة متعاقدة فى الدولة المتعاقدة الاخرى معدة لمباشرة مهنة حرة تخضع للاداء بهذه الدولة المتعاقدة الاخرى.

(3) ان الثروة المتكونة مع البواخر والطائرات الواقع استغلالها على الصعيد الدولى وكذلك المكاسب المنقولة المختصة لاستغلالها، تخضع للاداء فقط بالدولة المتعاقدة التى يوجد فيها مقر الادارة الفعلية للمؤسسة.

(4) ان جميع العناصر الاخرى لثروة مقيم بدولة متعاقدة تخضع للاداء فقط بالدولة المذكورة.

## الفصل الخامس

### الطريقة المتبعة لاجتناب الازدواج الضريبي

#### المادة 23

### طرق الاعفاء

(1) اذا تلقى مقيم بدولة متعاقدة مداخيل أو كانت له ثروة خاضعة للاداء بالدولة المتعاقدة الاخرى طبقا لاحكام هذه الاتفاقية، فان الدولة الاولى فى الذكر تخصم.

(أ) مع الاداء الذى تستخلصه على مداخيل المقيم المذكورة مبلغا مساويا للاداء على الدخل المدفوع بالدولة المتعاقدة الاخرى.

(ب) مع الاداء الذى تستخلصه على ثروة المقيم المذكور مقدارا مساويا للاداء على الثروة الذى يدفع بالدولة المتعاقدة الاخرى.

(2) غير أنه لا يمكن أن يتجاوز المبلغ المخصوم فى احدى الحالتين الجزء من الاداء على الدخل أو من الاداء على الثروة والواقع حسابه

جاءت به الاتفاقية تطبق الموافقة مهما كانت  
الآجال المنصوص عليها بالتشريع الداخلى للدولة  
المتعاقدة،

(3) تسعى السلط المختصة التابعة للدولتين  
المتعاقدين بطريقة التراضى الى حل الصعوبات  
أو ازالة الشكوك التى قد يقضى اليها تأويل أو  
تطبيق الاتفاقية ويمكن لها أيضا التشاور فيما  
بينهما قصد اجتناب الازدواج الضريبي فى الحالات  
التي لم يقع التنصيص عليها بالاتفاقية،

(4) يمكن للسلط المختصة التابعة للدولتين  
المتعاقدين الاتصال ببعضها مباشرة قصد الوصول  
الى اتفاق كما هو مبين بالفقرات السابقة، وإذا  
كان من الممكن لتبادل الاراء شفاهيا أن يسهل  
حصول هذا الاتفاق، فإن تبادل وجهات النظر  
المذكور يمكن أن يقع داخل لجنة متركبة من  
ممثلين عن السلط المختصة التابعة لكل من  
الدولتين المتعاقدين،

(5) انشاء هيئة للتعاون الجبائى تجتمع على  
أقل تقدير مرتين فى السنة وذلك بالتوالى فى كلا  
الدولتين المتعاقدين، ويمكن لهذه الهيئة الاجتماع  
أيضا كلما اقتضت الحاجة لذلك،

وقد كلفت هذه الهيئة خاصة،

— بالسهر على التطبيق السليم لاحكام هذه  
الاتفاقية،

— بتقدير تأثير التغييرات الممكنة، فى  
التشريعات الجبائية لكلا الدولتين المتعاقدين،  
على هذه الاتفاقية، واقتراح الاجراءات الملزمة،

— بحل المشاكل التى يمكن أن تطرأ من جراء  
تطبيق هذه الاتفاقية أو التشريعات الجبائية بكلا  
الدولتين المتعاقدين،

## المادة 26

### تبادل المعلومات

(1) تتبادل السلط المختصة التابعة للدولتين  
المتعاقدين المعلومات الضرورية لتطبيق احكام

التابعة للدولة الاخرى والتى تباشر نفس النشاط،  
(5) ان المؤسسات التابعة لدولة متعاقدة، التى  
يمسك أو يراقب رأس مالها سواء بصورة كاملة أو  
جزئية وبصفة مباشرة أو غير مباشرة مقيم أو عدة  
مقيمين تابعين للدولة المتعاقدة الاخرى، غير  
خاضعة بالدولة الاولى فى الذكر المتعاقدة لاي  
أداء أو التزام يتعلق به يكون غير أو أثقل من  
الاداء أو الالتزام الذى تخضع أو يمكن أن تخضع  
له المؤسسات الاخرى التى هى من نفس النوع  
الموجودة بالدولة الاولى فى الذكر،

(6) تدل لفظة «أداء» بهذه المادة على الاداءات  
على اختلاف أنواعها أو تسمياتها والتى نصت عليها  
المادة 2 من هذه الاتفاقية،

(7) يجب أن لا تكون أحكام هذه الاتفاقية  
عرضة فى سبيل تطبيق التدابير الجبائية الاكثر  
ملائمة المقررة بتشريع احدى الدولتين المتعاقدين  
لفائدة الاستثمارات،

## المادة 25

### الاجراءات بالتراضى

(1) إذا اعتبر مقيم بدولة متعاقدة أن التدابير  
المتخذة من طرف دولة متعاقدة أو من طرف كل من  
الدولتين المتعاقدين ينجر عنها بالنسبة له توظيف  
أداء غير مطابق لهذه الاتفاقية، يمكن له بصرف  
النظر عن رفع الدعوى حسبما نص عليه التشريع  
القومى لهاتين الدولتين أن يعرض أمره على  
السلطة التابعة للدولة المتعاقدة التى يقيم بها،  
يجب أن تكون الدعوى مرفوعة فى ظرف ثلاث  
سنوات من تاريخ أول اعلام بالتدابير المنجر عنها  
التوظيف الغير مطابق لاحكام هذه الاتفاقية،

(2) تسعى السلطة المختصة، إذا اعتبرت أن  
للمطلب أساس وإذا لم تستطع بنفسها ايجاد حل  
مرض الى تسوية المسألة عن طريق التراضى  
مع السلطة المختصة التابعة للدولة المتعاقدة  
الاخرى وذلك تفاديا لتوظيف أداء غير مطابق لما

معلومات يمكن أن يكون إبلاغها مغالفاً للامع العام.

### المادة 27

#### الموظفون الدبلوماسيون والقنصليون

ان أحكام هذه الاتفاقية لا تمس بالامتيازات الجبائية التي يتمتع بها الموظفون الدبلوماسيون أو القنصليون سواء بمقتضى الأحكام المتعلقة بالقانون العام أو بمقتضى الأحكام الواردة بالاتفاقيات الخاصة.

### الفصل السابع

#### الأحكام النهائية

### المادة 28

#### إجراء العمل بالاتفاقية

(1) تقع المصادقة على هذه الاتفاقية ويقع تبادل وثائق المصادقة في أقرب وقت ممكن،

(2) يجرى العمل بهذه الاتفاقية بمجرد تبادل وثائق المصادقة وتنطبق أحكامها،

أ - على الاداءات المخصصة من المين على المداخل أو التي ستدفع بداية من أول يناير من السنة الموالية لسنة تبادل وثائق المصادقة،

ب - على الاداءات الاخرى بالنسبة للفترات القابلة لتوظيف الاداء والتي تبدأ انطلاقاً من أول يناير من السنة التي وقع فيها تبادل وثائق المصادقة،

(3) ان أحكام هذه الاتفاقية لا تؤثر على أحكام اتفاقيات أخرى خاصة الجارى بها العمل بين الدولتين المتعاقبتين.

### المادة 29

#### الإعلان عن ابطال الاتفاقية

يبقى العمل جارياً بهذه الاتفاقية ما لم يقع الاعلان عن ابطالها من طرف احدى الدولتين المتعاقبتين، ويمكن لكل دولة أن تعلن عن ابطال الاتفاقية عن الطريق الدبلوماسي بمقتضى اعلان

هذه الاتفاقية وأحكام القوانين الداخلية للدولتين المتعاقبتين والمتعلقة بالاداءات المشار اليها بالاتفاقية بقدر ما يكون توظيف الاداء الذي تنص عليه مطابقاً للاتفاقية وخاصة لمقاومة التزوير أو التهريب الجبائي على مستوى هذه الاداءات، وتبقى المعلومات التي تهتم دولة متعاقدة سرية كما هو الشأن بالنسبة للمعلومات المتحصل عليها طبقاً لتشريع هذه الدولة،

غير أنه اذا اعتبرت هذه المعلومات سرية منذ البداية في الدولة التي تقوم بها، لا يقع الامضاء بها الا للأشخاص أو السلطات (بما في ذلك المحاكم والهيئات الادارية) المهتمين بالمؤسسة أو باستخلاص الاداءات المنصوص عليها بالاتفاقية، أو بالاجراءات والتتبعات الخاصة بهذه الاداءات وبالقرارات الخاصة بالتماس العفو المتعلقة بهذه الاداءات،

ولا يجوز لهؤلاء الاشخاص أو السلطات استعمال هذه المعلومات الا لهذه الغراض ولكي باستطاعتهم استعمال هذه المعلومات بالجلسات العمومية للمحاكم أو في الاحكام،

تقرر السلطات المختصة، مع طريق التشاور شروطاً وطرقاً وفنياً للمواضيع المرتبطة بمثل هذا التبادل للمعلومات،

(2) لا يمكن في أي حال من الاحوال أن تؤول أحكام الفقرة الاولى على وجه كونها على احدى الدولتين المتعاقبتين،

(أ) اتخاذ التدابير الادارية المنافية لتشريعها الخاص أو عملها الاداري أو تشريعات الدولة المتعاقدة الاخرى،

(ب) التزويد بالارشادات التي لا يمكن أن يقع الحصول عليها على أساس تشريعها الخاص أو في نطاق عملها الاداري العادي أو تشريع الدولة المتعاقدة الاخرى أو عملها الاداري،

(ج) احالة معلومات من شأنها الكشف عن سر تجاري أو صناعي أو مهني أو طريقة تجارية أو

للفترة القابلة لتوظيف الاداء والتي تنتهى يوم 31 ديسمبر من نفس السنة على أقصى التحديد.

حرر بتونس بتاريخ 19 جمادى الاولى 1405 الموافق 9 فبراير سنة 1985.

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزير المالية  
نائب وزير مكلف  
بالميزانية  
بوزارة المالية  
مصطفى بن عمرو

من قبل بسة أشهر على الأقل وذلك قبل نهاية كل سنة مدنية وبعد مضي مدة خمسة سنوات ابتداء من تاريخ اجراء العمل بالاتفاقية.

وفى هذه الحالة فان الاتفاقية تصبح غير قابلة للتطبيق.

أ - فيما يتعلق بالاداءات المخصصة مع العيى على المداخل الممنوحة أو التي ستدفع فى 31 ديسمبر من السنة التي وقع فيها ابطال الاتفاقية على أقصى التحديد.

ب - فيما يتعلق بالاداءات الاخرى بالنسبة

## مراسيم تنظيمية

مرسوم رقم 85 - 162 مؤرخ فى 22 رمضان عام 1405 الموافق 11 يونيو سنة 1985 يتضمن نقل اعتماد فى ميزانية وزارة الصناعات الخفيفة.

ان رئيس الجمهورية،  
- بناء على تقرير وزير المالية،  
- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 17 المؤرخ فى 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 21 المؤرخ فى أول ربيع الثانى عام 1405 الموافق 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 84 - 427 المؤرخ فى أول ربيع الثانى عام 1405 الموافق 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الصناعات الخفيفة، من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1985،

مرسوم رقم 85 - 79 مؤرخ فى 3 شعبان عام 1405 الموافق 23 أبريل سنة 1985، يتضمن انشاء المتحف الوطنى للطبيعة (استدراك).

الجريدة الرسمية - العدد 18 الصادر بتاريخ 4 شعبان عام 1405 الموافق 24 أبريل سنة 1985.  
- الصفحة 548 - العمود الثانى - المادة 24  
بهدلا من :

«المادة 24 : يحدد قرار وزارى مشترك بين وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير المالية ووزير الرى والبيئة والغابات، كيفيات تطبيق المادة 21 المذكورة أعلاه».

يقراء :

«المادة 24 : يحدد قرار وزارى مشترك بين وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير المالية ووزير الفلاحة والصيد البحرى ووزير الرى والبيئة والغابات، كيفيات تطبيق المادة 23 المذكورة أعلاه».

(الباقى بدون تغيير)



يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يلغى من ميزانية سنة 1985 اعتماد قدره أربعمئة وخمسة آلاف دينار (405.000 دج) مقيد فى ميزانية الصناعات الخفيفة فى الباب 36 - 01 «اعانة للمعهد الوطنى للصناعات الخفيفة».

المادة 2 : يخصص لميزانية سنة 1985 اعتماد قدره اربعمئة وخمسة آلاف دينار (405.000 دج) ويقيد فى ميزانية وزارة الصناعات الخفيفة، الباب 43 - 01 «الادارة المركزية - المنح والتعويضات عن التدريب - الاجور المسبقة - نفقات التكوين.

المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزير الصناعات الخفيفة، كل فيما يخصه بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 22 رمضان عام 1405 الموافق 11 يونيو سنة 1985.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 85 - 163 مؤرخ فى 22 رمضان عام 1405 الموافق 11 يونيو سنة 1985 يتضمن انشاء الوكالة الوطنية للسدود.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الرى والبيئة والغابات،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 17 المؤرخ فى 5 شوال عام 1403 الموافق 16 يوليو سنة 1983 والمتضمن قانون المياه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ فى 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 260 المؤرخ فى 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة

1965 والمتضمن تحديد شروط المحاسبين العموميين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 12 المؤرخ فى 19 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم الحكومة وتشكيلها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 126 المؤرخ فى 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984، الذى يحدد صلاحيات وزير الرى والبيئة والغابات وصلاحيات نائب الوزير المكلف بالبيئة والغابات،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 119 المؤرخ فى أول رمضان عام 1405 الموافق 21 مايو سنة 1985 الذى يحدد المهام العامة لهياكل الادارة المركزية وأجهزتها فى الوزارات،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 131 المؤرخ فى أول رمضان عام 1405 الموافق 21 مايو سنة 1985 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية فى وزارة الرى والبيئة والغابات،

يرسم ما يلي :

## الباب الاول

## التسمية - الشخصية - المقر

المادة الاولى : تنشأ مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى وصيغة تقنية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالى، تسمى «الوكالة الوطنية للسدود»، وتدعى فى صلب النص «الوكالة».

المادة 2 : توضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بالرى.

المادة 3 : يكون مقر الوكالة فى مدينة الجزائر، ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بمرسوم يصدر بناء على اقتراح الوزير المكلف بالرى.

## الباب الثانى

## الموضوع - الهدف - الوسائل

المادة 4 : تعد الوكالة، طبقا لاهداف المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أداة

تنفيذ المخططات والبرامج المقررة في مجال جلب الموارد المائية السطحية وجرها، كما تتولى الاشراف على أعمال الانجاز.

المادة 5 : تتمثل الاعمال الكبرى، الداخلة في ميدان عمل الوكالة لجلب الموارد المائية السطحية وجرها، فيما يأتي :

- السدود - الخزانات،

- كبريات المنشآت الاخرى للغزن،

- الهياكل الاساسية لجر المياه.

وتتضمن الوكالة بهذه الاعمال الكبرى سواء تتعلق الامر بتوفير الماء للاستهلاك المنزلي أو للاستخدام الصناعي والفلاحي، أو تتعلق بأعمال كبرى تخصص للحماية من الفيضانات أو تتعلق بإنتاج الطاقة المائية الكهربائية تعلقا ثانويا.

المادة 6 : تتولى الوكالة، في حدود اختصاصاتها ما يأتي :

- تشجيع الدراسات التقنية والتكنولوجية،

- تشرف على انجاز مشاريع الاستثمارات المخططة،

- تسهر على المحافظة على السدود الكبرى الجارى استغلالها وحمايتها،

- تقدم مساعدتها للهيئات المعنية.

المادة 7 : تتولى الوكالة في مجال الدراسات الاعمال الكبرى، لجلب الموارد المائية وجرها، ما يأتي :

- تعد أو تكلف مع يعد دراسات المشاريع التمهيديّة ومشاريع التنفيذ، وتقوم بجميع التحاليل والبحوث التي تساعد على ذلك،

- تطور وسائل التصور والدراسات قصد التحكم في التقنيات المرتبطة بهدفها.

المادة 8 : تمارس الوكالة صلاحيات الاشراف والمسؤولية على الاعمال الكبرى، في اطار الاشغال، وانجاز منشآت جلب الموارد المائية وجرها، وتقوم خاصة بما يأتي :

- تكون ملفات استشارة مؤسسات الانجاز،  
- تتسلم المنشآت الكبرى حسب الشروط القياسية في التسيير والاستغلال.

المادة 9 : تتولى الوكالة، في مجال مراقبة المنشآت الكبرى وصيانتها، قصد جلب الموارد المائية الجارى استغلالها وجرها، ما يأتي :

- تراقب المنشآت الكبرى لجلب المياه الجارى استغلالها، وتقوم خاصة بجميع أعمال الفحص والرقابة التقنية،

- تدرس أو تكلف مع يدرس منظومة حماية المنشآت الكبرى الجارى استغلالها ورعايتها وصيانتها، وتطور ذلك، كما تتصور خطط التدخل الاستعجالي، بالاتصال مع الهيئات المعنية،

- توصي بانجاز جميع أشغال الرعاية والصيانة والاصلاح، وتتابع أشغال الاصلاحات الكبرى وازالة الاحوال.

المادة 10 : تتولى الوكالة زيادة على الاختصاصات المحددة في المواد السابقة، ما يأتي :

- تطور هندسة المنشآت الكبرى لجلب الموارد المائية وجرها،

- تنجز أى دراسة أو بحث يتعلق بهدفها،

- تتصور وتستغل وتودع أية شهادة أو رخصة أو نموذج أو أسلوب له علاقة بهدفها،

- تشارك في تكوين المستخدمين العاملين في مجال جلب الموارد المائية وجرها وتحسين مستواهم،

- تتلقى وتعالج وتحفظ وتوزع المعطيات والمعلومات والوثائق ذات الطابع الاحصائي والعلمي والتقني والاقتصادي،

- تقدم مساهمتها للهيئات المكلفة بدراسة سياسة جلب الموارد المائية وجرها وتنفيذ تلك السياسة،

- تقوم، بناء على طلب السلطة الوصية، بأى عمل أو تدخل ذي طابع وطني أو محلي له علاقة بمجال اختصاصها،

- مشاريع المباني واقتناء المقارنات ونقل ملكيتها وتبادلها.

- قبول الهبات والوصايا وتخصيصها.

- مبلغ الاتاوى والاجور المحصلة بسبب الدراسات والاشغال والخدمات التي تقوم بها الوكالة لفائدة الادارات والهيئات والمؤسسات والجماعات أو الخواص.

- الاجراءات المطلوب اقتراحها على السلطة الوصية التي من شأنها أن ترقى مختلف ميادين نشاط الوكالة، وتطورها وتوجيهها.

- جميع الاجراءات التي يراها المجلس ضرورية وتوافق عليها السلطة الوصية.

- الاجراءات التي من شأنها أن تكمل وتبسط أو تغير الاحكام التشريعية والتنظيمية التي لها علاقة بميدان عملها.

المادة 15 : يتكون مجلس التوجيه من :

- الوزير المكلف بالرى أو مثله، رئيسا.

- ممثل وزارة الدفاع الوطني.

- ممثل وزارة المالية.

- ممثل وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

- ممثل وزارة التخطيط والتنمية العمرانية.

- ممثل وزارة الطاقة والصناعات الكيماوية

والبتروكيماوية.

- ممثل وزارة الصناعة الثقيلة.

- ممثل وزارة الصناعات الحفيفة.

- ممثل وزارة النقل.

المادة 16 : يحضر المدير العام والعون المحاسب

للكالة اجتماعات مجلس التوجيه حضورا استشاريا.

المادة 17 : يمكن مجلس التوجيه أن يستعين

بأى شخص يزاه قادرا فى المسائل التي يتناقش فيها أو يفيد في مداولاته.

المادة 18 : تكون مهام أعضاء مجلس التوجيه

مجانية، غير أنه يمكنهم أن يستردوا طبقا للتنظيم

- تقدم مساعدتها للهيئات المعنية قصد اعداد المقاييس والتنظيمات التي لها علاقة بمجال اختصاصها، وتقترح أى اجراء ملائم.

المادة 12 : تسخر الوكالة قصد بلوغ أهدافها وأداء مهمتها فى حدود اختصاصاتها وطبقا للاحكام التشريعية والتنظيمية، جميع الوسائل العقارية وغير العقارية والتجارية والمالية.

## الباب الثالث

### التنظيم والعمل

المادة 12 : يشرف على الوكالة مجلس توجيه ويسيرها مدير عام.

المادة 13 : تزود الوكالة، بغية القيام بالمهام المسطرة لها، بما يأتى :

- مصالح مركزية.

- مصالح غير مركزية.

## الفصل الاول

### مجلس التوجيه

المادة 14 : تزود الوكالة بمجلس توجيه يدرس أى اجراء له اتصال بتنظيمها وعملها ويقترحه على السلطة الوصية.

ويتداول مجلس التوجيه لهذا الغرض خاصة فى المسائل التالية :

- تنظيم الوكالة وسيرها العام.

- برنامج العمل السنوى والمتعدد السنوات وكذلك حصيلة أعمال السنة المنصرمة.

- المخططات والبرامج السنوية والمتعددة السنوات للاستثمارات التي لها صلة بهدف الوكالة وكذلك كفاءات تمويلها.

- الشروط العامة لابرار الصفقات والعقود والاتفاقيات.

- مشروع ميزانية الوكالة.

- التسوية المحاسبية والمالية.

الجارى به العمل، مصاريف التنقل والاقامة التى يصرحون بها ابان ممارستهم تلك المهام.

المادة 19 : يعين أعضاء مجلس التوجيه لمدة 3 سنوات بقرار من الوزير المكلف بالرى بناء على اقتراح السلطة التى ينتمون اليها.

وتنتهى مهامهم بالكيفية نفسها، وفى حالة شغور منصب أحد الاعضاء يستخلف بعد شهر على الاكثر من اثبات الشغور.

المادة 20 : يجتمع مجلس التوجيه بناء على استدعاء من رئيسه فى دورة عادية مرة فى السنة على الاقل.

غير أنه يمكنه أن يجتمع فى دورة غير عادية بناء على طلب من رئيسه أو من ثلث أعضائه. يمد الرئيس جدول الاعمال بناء على اقتراح المدير العام للوكالة.

ترسل الاستدعاءات مصحوبة بجدول الاعمال قبل 15 يوما على الاقل من تاريخ الاجتماع، ويمكن أن يقلص هذا الاجل فى الدورات غير العادية دون أن يقل عن ثمانية (8) أيام.

## الفصل الثانى

### المدير العام

المادة 21 : يعين المدير العام للوكالة بمرسوم بناء على اقتراح الوزير المكلف بالرى. وتنتهى مهامه حسب الاشكال نفسها.

ويساعده مديران عامان مساعدان يعينان بمرسوم.

وتنتهى مهامهما حسب الاشكال نفسها.

المادة 22 : ينفذ المدير العام قرارات مجلس التوجيه، وهو مسؤول عن السير العام للوكالة، ويتصرف باسمها، ويمثلها أمام العدالة وفى جميع أعمال الحياة المدنية.

ويقوم بأية عملية فى اطار اختصاصات للوكالة المحددة أعلاه.

كما يمارس السلطة السلمية على مجموع مستخدمى الوكالة، ويعين فى الوظائف التى لم تتقرر كيفية أخرى للتعيين فيها.

المادة 23 : المدير العام هو الأمر بصرف الميزانية العامة للوكالة حسب الشروط المحددة فى القوانين والتنظيمات الجارى بها العمل.

وبهذه الصفة يقوم بما يأتى :

- يمد مشروع الميزانية، ويلتزم بنفقات تسيير الوكالة وتجهيزها، ويأمر بصرف هذه النفقات،

- يبرم جميع الصفقات والعقود والاتفاقيات التى لها علاقة ببرنامج الاعمال، ما عدا ما كان منها يتطلب موافقة السلطة الوصية،

- يمكنه أن يفوض امضاءه الى مساعديه الرئيسيين فى حدود اختصاصاته.

المادة 24 : يحدد بقرار الوزير المكلف بالرى التنظيم الداخلى فى الوكالة.

## الباب الرابع

### أحكام مالية

### الفصل الاول

#### المحاسبة والرقابة

المادة 25 : تمسك حسابات الوكالة وفقا لقوانين المحاسبة العمومية طبقا لمخطط المحاسبة الملائم للمؤسسات العمومية ذات الطابع الادارى.

يعهد بمسك الحسابات وتداول الاموال الى عون محاسب يعينه وزير المالية، ويمارس مهامه وفقا لاحكام المرسومين رقم 65 - 259 ورقم 65 - 260 المؤرخين فى 14 أكتوبر سنة 1965 المذكورين أعلاه.

يمكن العون المحاسب تحت مسؤوليته وحسب الشروط المحددة فى المرسومين المذكورين أعلاه، أن يفوض امضاءه الى وكيل أو عدة وكلاء بعد موافقة المدير العام للوكالة.

المادة 26 : تخضع الوكالة للرقابة المالية التابعة للدولة.

المادة 27 : يقدم المدير العام الحسابات الادارية وحسابات التسيير التى يعدها تباعا الأمر بالصرف والعون المحاسب للوكالة، الى مجلس التوجيه ليوافق عليها فى آخر الفصل الثلاثى الاول الذى يلى قفل السنة المالية التى تتعلق بها مصحوبة بتقرير يتضمن كل الشروح والتوضيحات الخاصة بالتسيير الادارى والمالى فى الوكالة.

المادة 28 : تودع الحسابات الادارية وحسابات التسيير لدى السلطات المعنية وكتابة الضبط فى مجلس المحاسبة حسب الشروط التنظيمية.

### الفصل الثانى

#### الميزانية - الموارد - النفقات

المادة 29 : تقدم ميزانية الوكالة فى شكل أبواب ومواد.

ويعددها المدير العام للوكالة ثم تعرض على مجلس التوجيه ليناقشها.

واثر ذلك تقدم الى الوزير الوصى ووزير المالية ليوافقا عليها قبل بداية السنة المالية التى تتعلق بها، وفقا للتنظيم الجارى به العمل.

واذا لم تحصل الموافقة عليها فى بداية السنة المالية، يرخّص للمدير العام أن يلتزم بالنفقات الضرورية لتسيير الوكالة ويأذن بصرفها، كما يرخّص له بتنفيذ التزاماته فى حدود الاعتمادات المخصصة بعنوان السنة المالية السابقة وحتى تقع الموافقة على الميزانية الجديدة.

غير أنه لا يمكن الالتزام بالنفقات ولا الاذن بصرفها الا فى حدود جزء من اثنى عشر جزءا فى كل شهر من مبلغ اعتمادات السنة المالية السابقة.

المادة 30 : تحضر التعديلات المحتملة فى الميزانية ويتداول فى شأنها ويصادق عليها حسب الاشكال والاجراءات نفسها المبينة أعلاه.

المادة 31 : تتكون موارد الوكالة مما يأتى :

- اعانات الدولة، والجماعات المحلية، والهيئات العمومية،

- القروض التى تتعاقد بها الوكالة فى اطار التنظيم الجارى به العمل،

- الهبات والوصايا والايولة المرخص بها،

- عائدات الاتاوات أو المبالغ التى تدفع مقابل اجراء الدراسات والاشغال أو الخدمات التى تقوم بها الوكالة لفائدة الغير،

- الموارد الاخرى المترتبة على أعمال الوكالة التى لها علاقة بهدفها.

المادة 32 : تشتمل نفقات الوكالة على ما يأتى :

- نفقات التسيير،

- نفقات التجهيز.

### الباب الخامس

#### أحكام مختلفة وانتقالية

المادة 33 : تزود الدولة الوكالة، قصد بلوغ

أهدافها وأداء مهمتها عن طريق تحويل الوسائل البشرية والمادية الضرورية لها، وكذلك الحقوق والحصص والالتزامات، والمستخدمين اللزمين.

وبهذه الصفة يحول الى الوكالة ما يأتى :

- الاعمال التى كانت فى السابق تابعة

لادارة الرى وكانت هذه الادارة تمارسها، وتدخل فى اطار مهام الوكالة وأهدافها، كما هى محددة فى المواد من 4 الى 10 أعلاه،

- الاملاك والحقوق والالتزامات والوسائل

والهياكل المرتبطة بالاعمال المحولة حسب الكيفية السالفة الذكر،

- المستخدمون المرتبطون او المعنيون

لتسيير الاعمال والهياكل والوسائل والاملاك المحولة بالكيفية السالفة الذكر.

مرسوم رقم 85 - 164 مؤرخ في 22 رمضان عام 1405 الموافق 11 يونيو سنة 1985 يتضمن انشاء وكالة وطنية لمياه الشرب والصناعة والتطهير.

ان رئيس الجمهورية.

- بناء على تقرير وزير الري والبيئة والغابات.

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 17 المؤرخ 5 شوال عام 1403 الموافق 16 يوليو سنة 1983 والمتضمن قانون المياه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 260 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين،

- وبمقتضى المراسيم من رقم 83 - 328 الى 83 - 340 المؤرخة في أول شعبان عام 1403 الموافق 14 مايو سنة 1983 والمتضمنة انشاء مؤسسات توفير المياه وتسييرها وتوزيعها في الاغواط، وباتنة، وبشار، وتيزي وزو، وتيارت، والجزائر، وسطيف، وعنابة، وقسنطينة، والمدينة، ومستغانم، وورقلة، ووهران،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم الحكومة وتشكيلها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 126 المؤرخ في 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984 الذي يحدد صلاحيات وزير الري والبيئة والغابات وصلاحيات نائب الوزير المكلف بالبيئة والغابات،

المادة 34 : يترتب على تحويل الاعمال المنصوص عليها في المادة 33 ما يأتي :

- محل الوكالة محل ادارة الري بمقتضى الاعمال التي تمارسها،

- تنتهى الصلاحيات التي كانت تمارسها ادارة الري في الميادين التابعة لمهام الوكالة وأهدافها.

المادة 35 : يترتب على التحويل المنصوص عليه في المادة 33 أعلاه، للوسائل والاملاك والحصص، والحقوق، والالتزامات التي كانت تحوزها ادارة الري أو تسييرها، ما يأتي :

- اعداد جرد كمى وكيفى وتقديرى، تعده وفقا للقوانين والتنظيم الجارى به العمل، لجنة يشترك في تعيين أعضائها الوزير المكلف بالري، ووزير المالية،

- تحديد اجراءات تبليغ المعلومات والوثائق المتعلقة بالوسائل والاملاك والحصص، والحقوق، والالتزامات المحولة.

ويحدد الوزير المكلف بالري لهذا الغرض بقرار الكيفيات الضرورية لضيافة الوثائق وحمايتها والمحافظة عليها وتبليغها الى الوكالة.

المادة 36 : يبقى المستخدمون المحولون التابعون لمختلف الاصناف خاضعين للاحكام القانونية الاساسية والتنظيمية المنطبقة عليهم حتى تحدد شروط ادماجهم في اطار القوانين الاساسية لمستخدمى الوكالة.

المادة 37 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 22 رمضان عام 1405 الموافق 11 يونيو سنة 1985.

الشاذلى بن جديد

(ج) التحكم فى الاعمال الكبرى لانجاز المنشآت الاساسية الخاصة بالرى الحضرى.

المادة 5 : تشارك الوكالة، فى اعداد المخططات السنوية والمتعددة السنوات للتنمية فى مجال تطوير مؤسسات تسيير أجهزة التزويد بمياه الشرب والصناعة والتطهير واستغلالها، كما تسهر على انجاز ذلك.

وتدعم الوكالة، زيادة على ذلك، حسب الشروط التى تحددها السلطة الوصية، عمل مؤسسات تسيير أجهزة التزويد بمياه الشرب والصناعة والتطهير واستغلالها وتقوم ذلك العمل وتحلله.

وبهذه الصفة تتولى الوكالة ماياتى :

1 - تنسق أعمال استغلال المؤسسات المذكورة وتطور منظومات التنظيم والتسيير والصيانة وهياكلها التى تمكن من ضمان المردودية الاقتصادية والفعالية فى هذه المؤسسات،

2 - تقدم المساعدة التقنية اللازمة للتحكم فى مختلف أعمال المؤسسات،

3 - تحكم اجراءات التسيير ومنظوماته ومراقبته داخل المؤسسات المعنية، وتعمل من أجل انسجام ذلك وتوحيده،

4 - تعد وتقيم تدريجيا منظومة اعلام آلى لتسيير المشتركين ومنظومة أخرى للمحاسبة العامة والتحليلية،

5 - تقدم المساعدة للمؤسسات المعنية فى اتصالاتها وعلاقاتها التعاقدية مع الغير،

6 - تجمع وتعالج وتحفظ وتوزع المعطيات والمعلومات والوثائق ذات الطابع الاحصائى والعلمى والتقنى والاقتصادى التى تهم التزويد بمياه الشرب والصناعة والتطهير،

7 - تشارك فى تكوين المستخدمين وتحسين مستواهم.

المادة 6 : تشارك الوكالة، فى مجال ضبط المقاييس، بالتعاون مع الهيئات المعنية فى تطوير

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 119 المؤرخ فى أول رمضان عام 1405 الموافق 21 مايو سنة 1985 الذى يحدد المهام العامة لهياكل الادارة المركزية وأجهزتها فى الوزارات،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 131 المؤرخ فى أول رمضان عام 1405 الموافق 21 مايو سنة 1985 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية فى وزارة الرى والبيئة والغابات،

يرسم مايلئ :

## الباب الاول

### التسمية - الشخصية - المقر

المادة الاولى : تنشأ مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالى تسمى «الوكالة الوطنية لمياه الشرب والصناعة والتطهير» وتدعى فى صلب النص «الوكالة».

المادة 2 : توضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بالرى.

المادة 3 : يكون مقر الوكالة فى مدينة الجزائر. ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بمرسوم يصدر بناء اقتراح الوزير المكلف بالرى.

## الباب الثانى

### الموضوع - الهدف - الوسائل

المادة 4 : تتولى الوكالة، فى اطار المخطط الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، القيام بجميع أعمال الدراسات والرقابة التى تساعد على ماياتى :

(أ) تطوير مؤسسات تسيير المنشآت الاساسية الخاصة بالرى الحضرى وفعاليتها،

(ب) ضبط المقاييس والتسيير والقيام بمسح الاراضى، فى ميدان التزويد بمياه الشرب والصناعة والتطهير،

للاحكام التشريعية والتنظيمية، جميع الوسائل  
المقارئة وغير المقارئة والتجارية والمالية.

### الباب الثالث التنظيم والعمل

المادة 13 : يشرف على الوكالة مجلس توجيه  
ويسيرها مدير عام.

المادة 14 : تزود الوكالة، بغية القيام بالمهام  
المسطرة لها، بما يأتي :  
- مصالح مركزية،  
- مصالح غير مركزية.

### الفصل الاول مجلس التوجيه

المادة 15 : تزود الوكالة بمجلس توجيه  
يدرس أى اجراء له اتصال بتنظيمها وعملها  
ويقترحه على السلطة الوصية.

ويتداول مجلس التوجيه لهذا الغرض خاصة  
فى المسائل التالية :

- تنظيم الوكالة وسيرها العام،
- برنامج العمل السنوى والمتعدد السنوات  
وكذلك حصيلة أعمال السنة المنصرمة،
- المخططات والبرامج السنوية والمتعددة  
السنوات للاستثمارات التى لها صلة بهدف  
الوكالة وكذلك كفاءات تمويلها،
- الشروط العامة لابرار الصفقات والعقود  
والاتفاقيات،

- الجداول التقديرية للايرادات والنفقات  
وميزانية الوكالة ،

- التسوية المحاسبية والمالية،
- مشاريع المباني واقتناء العقارات ونقل  
ملكيتها وتبادلها،
- قبول الهبات والوصايا وتخصيصها،

اعداد الضوابط والمقاييس المتعلقة بالدراسات  
الخاصة بالهياكل الاساسية للرى الحضرى  
وانجازها واستغلالها وتسييرها وصيانتها، كما  
تسهر على تحقيق ذلك.

المادة 7 : تشارك الوكالة فى مجال التسعير  
فى تطوير اعداد الاسعار وتطبيقها فى ميدان مياه  
الشرب والصناعة والتطهير، كما تسهر على  
تحقيق ذلك.

المادة 8 : تعد الوكالة فى مجال مسح الاراضى  
اعداد مسح الهياكل الاساسية للتزويد بمياه  
الشرب والصناعة والتطهير، كما تمسك ذلك  
وتضبطه باستمرار.

وبهذه الصفة تكلف الوكالة على الخصوص  
بما يأتى :

- تحدد الوثائق الموحدة النمط والمعلومات  
المقننة التى يتكون منها المسح،
- تضبط المسح تدريجيا على المستوى المحلى  
والجهوى والوطنى وتراجعه باستمرار.

المادة 9 : يمكن الوكالة بمبادرة منها أو  
بطلب مع الادارات والهيئات والمؤسسات المعنية  
أن تقوم بالاشراف على الاعمال الكبرى لاشغال  
انجاز الهياكل الاساسية الخاصة بالرى الحضرى.

المادة 10 : تقدم الوكالة مساعدتها للهياكل  
والهيئات المكلفة بدراسة سياسة التزويد بمياه  
الشرب والصناعة والتطهير وتطبيقها.

المادة 11 : تتولى الوكالة تطوير وسائل  
التصور والدراسة للتحكم فى التقنيات المرتبطة  
بهدفها، ويمكنها أن تقوم بأية دراسة أو بحث له  
علاقة بمبادئ عملها.

ويمكنها أن تتصور وتستغل أو تودع أية  
شهادة أو رخصة أو نموذج أو أسلوب مما له علاقة  
بهدفها.

المادة 12 : تسخر الوكالة قصد بلوغ أهدافها  
واداء مهمتها فى حدود اختصاصاتها وطبقا



الجاري به العمل، مصاريف التنقل والاقامة التي يصرحون بها إبان ممارستهم تلك المهام.

المادة 20 : يعين أعضاء مجلس التوجيه لمدة 3 سنوات بقرار من الوزير المكلف بالرى بناء على اقتراح السلطة التي ينتمون إليها.

وتنهي مهامهم بالكيفية نفسها، وفي حالة شغور منصب أحد الأعضاء يستخلف بعد شهر على الأكثر من اثبات الشغور.

المادة 21 : يجتمع مجلس التوجيه بناء على استدعاء من رئيسه في دورة عادية مرة في السنة على الأقل.

غير أنه يمكنه أن يجتمع في دورة غير عادية بناء على طلب من رئيسه أو من ثلث أعضائه.

يعد الرئيس جدول الاعمال بناء على اقتراح المدير العام للوكالة.

ترسل الاستدعاءات مصحوبة بجدول الاعمال قبل 15 يوما على الأقل من تاريخ الاجتماع، ويمكن أن يقلص هذا الاجل في الدورات غير العادية دون أن يقل عن ثمانية (8) أيام.

## الفصل الثاني

### المدير العام

المادة 22 : يعين المدير العام للوكالة بمرسوم بناء على اقتراح الوزير المكلف بالرى.

وتنهي مهامه حسب الاشكال نفسها. ويساعده مديران عامان مساعدان يعينان بمرسوم.

وتنهي مهامهما حسب الاشكال نفسها.

المادة 23 : ينفذ المدير العام قرارات مجلس التوجيه، وهو مسؤول عن السير العام للوكالة، ويتصرف باسمها، ويمثلها أمام العدالة وفي جميع أعمال الحياة المدنية.

- مبلغ الاتاوى والاجور المحصلة بسبب الدراسات والاشغال والخدمات التي تقوم بها الوكالة لفائدة الادارات والهيئات والمؤسسات والجماعات أو الخواص،

- الاجراءات المطلوب اقتراحها على السلطة الوصية والتي من شأنها أن ترقى مختلف ميادين نشاط الوكالة، وتطورها وتوجيهها،

- جميع الاجراءات التي يراها المجلس ضرورية وتوافق عليها السلطة الوصية،

- الاجراءات التي من شأنها أن تكمل وتبسط أو تغير الاحكام التشريعية والتنظيمية التي لها علاقة بميدان عملها.

المادة 16 : يتكون مجلس التوجيه من :

- الوزير المكلف بالرى أو مثله، رئيسا،

- ممثل وزارة الدفاع الوطنى،

- ممثل وزارة المالية،

- ممثل وزارة الداخلية والجماعات المحلية،

- ممثل وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية،

- ممثل وزارة الطاقة والصناعات الكيماوية

والبتروكيماوية،

- ممثل وزارة الصناعة الثقيلة،

- ممثل وزارة الصناعات الخفيفة،

- ممثل وزارة النقل،

- ممثل وزارة الصحة العمومية،

- ممثل وزارة التعمير والبناء والاسكان.

المادة 17 : يحضر المدير العام والعون المحاسب

للكالة اجتماعات مجلس التوجيه حضوريا استشاريا.

المادة 18 : يمكن مجلس التوجيه أن يستعين

بأى شخص يراه قادرا فى المسائل التي يتناقص فيها أو يفيد في مداولاته.

المادة 19 : تكون مهام أعضاء مجلس التوجيه

مجانية، غير أنه يمكنهم أن يستردوا طبقا للتنظيم

أعلاه، أن يفوض امضاءه الى وكيل أو عدة وكلاء بعد موافقة المدير العام للوكالة.

المادة 27 : تخضع الوكالة للرقابة المالية التابعة للدولة.

المادة 28 : يقدم المدير العام الحسابات الادارية وحسابات التسيير التي يعدها تباعا الأمر بالصرف والعمون المحاسب للوكالة، الى مجلس التوجيه ليوافق عليها في آخر الفصل الثلاثي الاول الذي يلي قفل السنة المالية التي تتعلق بها مصحوبة بتقرير يتضمن كل الشروح والتوضيحات الخاصة بالتسيير الاداري والمالي في الوكالة.

المادة 29 : تودع الحسابات الادارية وحسابات التسيير لدى السلطات المعنية وكتابة الضبط في مجلس المحاسبة حسب الشروط التنظيمية.

## الفصل الثاني

### الميزانية - الموارد - النفقات

المادة 30 : تقدم ميزانية الوكالة في شكل أبواب ومواد.

ويعدها المدير العام للوكالة ثم تعرض على مجلس التوجيه ليناقشها.

واثر ذلك تقدم الى الوزير الوصي ووزير المالية ليوافقا عليها قبل بداية السنة المالية التي تتعلق بها، وفقا للتنظيم الجاري به العمل.

واذا لم تحصل المواد عليها في بداية السنة المالية، يرخّص للمدير العام أن يلتزم بالنفقات الضرورية لتسيير الوكالة ويأذن بصرفها، كما يرخّص له بتنفيذ التزاماته في حدود الاعتمادات المخصصة بعنوان السنة المالية السابقة وحتى تقع الموافقة على الميزانية الجديدة.

غير أنه لا يمكن الالتزام بالنفقات ولا الاذن بصرفها الا في حدود جزء من اثني عشر جزء في كل شهر من مبلغ اعتمادات السنة المالية السابقة.

ويقوم بأية عملية في اطار اختصاصات الوكالة المحددة أعلاه.

كما يمارس السلطة السلمية على مجموع مستخدمي الوكالة، ويمين في الوظائف التي لم تتقرر كيفية أخرى للتميين فيها.

المادة 24 : المدير العام هو الأمر بصرف الميزانية العامة للوكالة حسب الشروط المحددة في القوانين والتنظيمات الجارية بها العمل.

وبهذه الصفة يقوم بما يأتي :

- يمد مشروعات الميزانية، يلتزم بنفقات تسيير الوكالة وتجهيزها، ويأمر بصرف هذه النفقات،

- يبرم جميع الصفقات والعقود والاتفاقيات التي لها علاقة ببرنامج الاعمال، ما عدا ما كان منها يتطلب موافقة السلطة الوصية،

- يمكنه أن يفوض امضاءه الى مساعديه الرئيسيين في حدود اختصاصاته.

المادة 25 : يحدد بقرار الوزير المكلف بالرى التنظيم الداخلي في الوكالة.

## الباب الرابع

### احكام مالية

### الفصل الاول

### المحاسبة والرقابة

المادة 26 : تمسك حسابات الوكالة وفقا لقوانين المحاسبة العمومية طبقا لمخطط المحاسبة الملائم للمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري.

يعهد بمسك الحسابات وتداول الاموال الى عمون محاسب يعينه وزير المالية، ويمارس مهامه وفقا لاحكام المرسومين رقم 65 - 259 ورقم 65 - 260 المؤرخين في 14 أكتوبر سنة 1965 المذكورين أعلاه.

يمكن العمون المحاسب تحت مسؤوليته وحسب الشروط المحددة في المرسومين المذكورين

المادة 31: تحضر التعديلات المحتملة في الميزانية ويتداول في شأنها ويصادق عليها حسب الاشكال والاجراءات نفسها المبينة أعلاه.

المادة 32: تتكون موارد الوكالة مما يأتي :

المادة 33: تشمل نفقات الوكالة على ما يأتي :

المادة 34: تزود الدولة الوكالة، قصد بلوغ أهدافها وأداء مهمتها عن طريق تحويل الوسائل البشرية والمادية الضرورية لها، وكذلك الحقوق والحصص والالتزامات، والمستخدمين اللازمين.

وبهذه الصفة يحول الى الوكالة ما يأتي :

المادة 35: يترتب على تحويل الاعمال المنصوص عليها في المادة 34 ما يأتي :

المادة 36: يترتب على التحويل المنصوص عليه في المادة 34 أعلاه، للوسائل والاملاك والحصص، والحقوق، والالتزامات التي كانت تحوزها ادارة الرى او تسييرها ما يأتي :

المادة 37: يبقى المستخدمون المحولون التابعون لمختلف الاصناف خاضعين للاحكام القانونية الاساسية والتنظيمية المنطبقة عليهم حتى تحدد شروط ادماجهم فى اطار القوانين الاساسية لمستخدمى الوكالة.

المادة 38: ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 22 رمضان عام 1405 الموافق 11 يونيو سنة 1985.

الشاذلى بن جديد

المادة 32: تتكون موارد الوكالة مما يأتي :

المادة 33: تشمل نفقات الوكالة على ما يأتي :

المادة 34: تزود الدولة الوكالة، قصد بلوغ أهدافها وأداء مهمتها عن طريق تحويل الوسائل البشرية والمادية الضرورية لها، وكذلك الحقوق والحصص والالتزامات، والمستخدمين اللازمين.

وبهذه الصفة يحول الى الوكالة ما يأتي :

المادة 35: يترتب على تحويل الاعمال المنصوص عليها في المادة 34 ما يأتي :

المادة 36: يترتب على التحويل المنصوص عليه في المادة 34 أعلاه، للوسائل والاملاك والحصص، والحقوق، والالتزامات التي كانت تحوزها ادارة الرى او تسييرها ما يأتي :

## الباب الخامس

### احكام مختلفة وانتقالية

المادة 37: يبقى المستخدمون المحولون التابعون لمختلف الاصناف خاضعين للاحكام القانونية الاساسية والتنظيمية المنطبقة عليهم حتى تحدد شروط ادماجهم فى اطار القوانين الاساسية لمستخدمى الوكالة.

المادة 38: ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 22 رمضان عام 1405 الموافق 11 يونيو سنة 1985.

# قَرَارَات، مُقَرَّرَات، مَنَاشِير

## الوزارة الأولى

قرارات مؤرخة في 7 و 13 و 14 و 16 و 20 صفر عام 1405 الموافق أول و 7 و 8 و 10 و 14 نوفمبر سنة 1984 تتضمن حركة في سلك المتصرفين (استدراك).

الجريدة الرسمية - العدد 17 الصادر بتاريخ 26 رجب عام 1405 الموافق 17 أبريل سنة 1985.

الصفحة 494 - العمود الثاني - السطر الثالث.  
يدلا من : على فضيل ولد بابا . . . .  
يقرأ : فضيل ولد بابا على . . . .  
(الباقى بدون تغيير)

قرار مؤرخ في 22 رجب عام 1405 الموافق 13 أبريل سنة 1985 يتضمن تشكيل اللجان المتساوية الاعضاء الخاصة ببعض اسلاك موظفي المدرسة الوطنية للإدارة.

بموجب قرار مؤرخ في 22 رجب عام 1405 الموافق 13 أبريل سنة 1985، تتكون اللجان المتساوية الاعضاء المحدثة لدى المدرسة الوطنية للإدارة كالآتي :

أ - تتكون اللجنة المتساوية الاعضاء الخاصة بأسلاك الملحقين الإداريين ونواب المقتصدين والمساعدين في البحث كالآتي :

(1) ممثلو الإدارة :

الاعضاء الدائمون :	الاعضاء الإضافيون :
- محمد بوشمة	- جميلة قنديل
- مبروك حسين	- علي سويعدادي
- أحمد صديقي	- زينب سواليلى.

يعين السيد محمد بوشمة رئيسا للجنة وفي حالة غيابه يخلفه السيد مبروك حسين.

(2) ممثلو العمال المنتخبون :

الاعضاء الدائمون : الاعضاء الإضافيون :

- محمد برباح	- عمر عماوى
- صالح لخلف	- حسن بى دحمان
- مصطفى كرسو	- ميلود لروى

ب - تتكون اللجنة المتساوية الاعضاء الخاصة بأسلاك الكتاب الإداريين ومساعدى المصالح الاقتصادية كالآتي :

(1) ممثلو الإدارة :

الاعضاء الدائمون : الاعضاء الإضافيون :

- محمد بوشمة	- حسن بى دحمان
- عمر قراش	- ميلود لروى

يعين السيد محمد بوشمة رئيسا للجنة وفي حالة غيابه يخلفه السيد عمر قراش.

(2) ممثلو العمال المنتخبون :

الاعضاء الدائمون : الاعضاء الإضافيون :

- محمد مجروب	- كمال حمدي
- عبد القادر خطابى	- صالح كويسى

ج - تتكون اللجنة المتساوية الاعضاء الخاصة بأسلاك الاعوان الإداريين والمختزلين الضاربين على الآلة الكاتبة والاعوان التقنيين المتخصصين كالآتي :

(1) ممثلو الإدارة :

الاعضاء الدائمون : الاعضاء الإضافيون :

- محمد بوشمة	- الاخضر دواوى
- جميلة قنديل	- حسن بى دحمان

يعين السيد محمد بوشمة رئيسا للجنة وفي حالة غيابه يخلفه السيد عمر قراش.

(2) ممثلو العمال المنتخبون :

الاعضاء الدائمون : الاعضاء الاضافيون :

- شريف بو عمران - كمال سعيداني

- عبد القادر زروق - جمال مشكور

- خير القلي - مسعود حمودي

و - تتكون اللجنة المتساوية الاعضاء الخاصة بسلك اعران المصالح كالآتي :

(1) ممثلو الادارة :

الاعضاء الدائمون : الاعضاء الاضافيون :

- محمد بوشمة - عمر عامري

- علي سويماي - الاخضر دواي

- رمضان قبورة - حسن بوحمان

يعين السيد محمد بوشمة رئيسا للجنة وفي حالة غيابه، يخلفه السيد علي سويماي.

(2) ممثلو العمال المنتخبون :

الاعضاء الدائمون : الاعضاء الاضافيون :

- سليمان وهابي - محمد زروقي

- حورية زقان - فاطمة بوتانو

- محمد دحال - عائشة بوقندورة

يعين السيد محمد بوشمة رئيسا للجنة وفي حالة غيابه تخلفه السيدة جميلة قنديل.

(2) ممثلو العمال المنتخبون :

الاعضاء الدائمون : الاعضاء الاضافيون :

- حسين مشارك - حسن بوسعد

- ربيعي بابوري - عقيلة تيس

د - تتكون اللجنة المتساوية الاعضاء الخاصة بسلك الاعوان الضاربين على الآلة الكتابة كالآتي :

(1) ممثلو الادارة :

الاعضاء الدائمون : الاعضاء الاضافيون :

- محمد بوشمة - عمر عامري

- رمضان قبورة - حسن بوحمان

- زينب سوالي - ميلود لروي

يعين السيد محمد بوشمة رئيسا للجنة وفي حالة غيابه تخلفه السيدة زينب سوالي.

(2) ممثلو العمال المنتخبون :

الاعضاء الدائمون : الاعضاء الاضافيون :

- كريمة مغيرف - محمد بن قدور

- حورية بوعيسى - عبد الله رمضان

- ياسين حفازة - ليلى عسوك

هـ - تتكون اللجنة المتساوية الاعضاء الخاصة بأسلاك العمال المهنيين من الصنف الاول والثاني والثالث وسائقي السيارات من الصنف الاول والثاني كالآتي :

(1) ممثلو الادارة :

الاعضاء الدائمون : الاعضاء الاضافيون :

- محمد بوشمة - رمضان قبورة

- عمر قراش - عمر عامري

- أحمد صديقي - الاخضر دواي

قرار مؤرخ في 21 شعبان عام 1405 الموافق 11 مايو سنة 1985 يتضمن اجراء مسابقة للدخول الى المدرسة الوطنية للادارة.

ان الوزير الاول،

- بمقتضى المرسوم رقم 64 - 155 المؤرخ في 27 محرم عام 1384 الموافق 8 يونيو سنة 1964 والمتضمن احداث المدرسة الوطنية للادارة،

المادة 3 : يكلف مدير المدرسة الوطنية للإدارة بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 21 شعبان عام 1405 الموافق 11 مايو سنة 1985.

عن الوزير الأول

الأمين العام

محمد الصالح بلكحلة

## وزارة الدفاع الوطني

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 22 شعبان عام 1405 الموافق 12 مايو سنة 1985 يتضمن إنهاء مهام نائب مراقب التسيير للناحية العسكرية الثانية.

بموجب قرار وزاري مشترك مؤرخ في 22 شعبان عام 1405 الموافق 12 مايو سنة 1985، تنهى مهام الملازم رفيق الأزرق بصفته نائب مراقب التسيير للناحية العسكرية الثانية ابتداء من أول يناير سنة 1985.

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 22 شعبان عام 1405 الموافق 12 مايو سنة 1985 يتضمن تعيين نائب لمراقب التسيير للناحية العسكرية الثانية.

بموجب قرار وزاري مشترك مؤرخ في 22 شعبان عام 1405 الموافق 12 مايو سنة 1985، يعين السيد الملازم أحمد سحنون نائب مراقب التسيير للناحية العسكرية الثانية ابتداء من أول يناير سنة 1985.

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 145 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 المعدل والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمي أو الفردي التي تهم رضىة الموظفين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 146 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 المعدل والمتعلق بالتعيين في الوظائف العمومية وإعادة ترتيب افراد جيش التحرير الوطنى والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطنى،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 306 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1387 الموافق 4 أكتوبر سنة 1966 المعدل والمتعلق بتسيير المدرسة الوطنية للإدارة ولاسيما المادة 14 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 59 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 المتضمن القانون الاساسى النموذجى لعمال المؤسسات والادارات العمومية،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1386 الموافق 4 أكتوبر سنة 1966 والمتعلق بمسابقة الدخول الى المدرسة الوطنية للإدارة،

- وبمقتضى القرار الوزاري المؤرخ في 21 شوال عام 1402 الموافق 11 غشت سنة 1982 والمتضمن احداث فرعين للمدرسة الوطنية للإدارة،

يقرر مايلي :

المادة الاولى : تجرى مسابقة لتوظيف ثلاثمائة وخمسة وسبعين (375) طالبا بالسنة الاولى للمدرسة الوطنية للإدارة وفرعيها بقسنطينة ووهران وهذا اعتبارا من تاريخ 4 سبتمبر سنة 1985.

المادة 2 : يكون يوم 10 غشت سنة 1985 آخر أجل لايداع ملفات الترشيح الكاملة واختتام التسجيل.

— وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع طسرفاً مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 385 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع المنشآت القاعدية الأساسية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله،

— وبناء على المداولة رقم 9 المؤرخة فى 7 يوليو سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى الاغواط،

### يقرران ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 9 المؤرخة فى 7 يوليو سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى الاغواط والمتعلقة بانشاء مقالة ولائية للاشغال القاعدية للطرق فى غرداية.

المادة 2 : تسمى المقالة المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقالة للاشغال القاعدية للطرق فى ولاية غرداية»، وتدعى فى صلب النص «المقالة».

المادة 3 : يكون مقر المقالة فى غرداية. ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقالة كيانا اقتصاديا للانجاز وتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية انجاز أشغال الطرق.

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 22 شعبان عام 1405 الموافق 12 مايو سنة 1985 يتضمن انتهاء مهام مراقب التسيير للناحية العسكرية السابعة.

بموجب قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 22 شعبان عام 1405 الموافق 12 مايو سنة 1985، تنهى مهام الملازم الاول العلمى بوجباح بصفته مراقبا للتسيير للناحية العسكرية السابعة.

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 22 شعبان عام 1405 الموافق 12 مايو سنة 1985 يتضمن انها مهام نائب مراقب التسيير للناحية العسكرية السابعة.

بموجب قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 22 شعبان عام 1405 الموافق 12 مايو سنة 1985، تنهى مهام الملازم الاخضر بودريو بصفته نائب مراقب التسيير للناحية العسكرية السابعة.

## وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985 ياذن بتنفيذ المداولة رقم 9 المؤرخة فى 7 يوليو سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى الاغواط والمتضمنة انشاء المقالة الولائية للاشغال القاعدية للطرق فى ولاية غرداية.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،  
ووزير الاشغال العمومية،

— بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 190 المؤرخ فى 6 شعبان عام 1402 الموافق 29 مايو سنة 1982 الذى يحدد صلاحيات الولاية والبلدية واختصاصاتهما فى قطاعى الاسكان والتعمير،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولايات وتنظيمه وعمله،

— وبناء على المداولة رقم 15 المؤرخة فى 26 أكتوبر سنة 1983 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى الاغواط،

يقرر ان ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 15 المؤرخة فى 26 أكتوبر سنة 1983 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى الاغواط والمتعلقة بانشاء مقالة ولائية لبناء المنشآت القاعدية للتكوين والتربية.

المادة 2 : تسمى المقالة المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقالة بناء المنشآت القاعدية للتكوين والتربية لولاية الاغواط فى ولاية الاغواط»، وتدعى فى صلب النص «المقالة».

المادة 3 : يكون مقر المقالة فى الاغواط. ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على

المادة 5 : تمارس المقالة الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية غرداية ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقالة حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقالة حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقالة وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية غرداية بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985.

وزير الداخلية والجماعات وزير الاشغال العمومية  
المعلية  
أحمد بن فريجة

محمد يعلى

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985 ياذن بتنفيذ المداولة رقم 15 المؤرخة فى 26 أكتوبر سنة 1983 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى الاغواط والمتضمنة انشاء المقالة الولائية لبناء المنشآت القاعدية للتكوين والتربية.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،

ووزير التعمير والبناء الاسكان،



قرار وزاري مشترك مؤرخ في 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985 ياذن بتنفيذ المداولة رقم 13 المؤرخة في 4 نوفمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في بسكرة والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لاشغال البناء بالوادى.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية

ووزير التعمير والبناء والاسكان،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 190 المؤرخ في 6 شعبان عام 1402 الموافق 29 مايو سنة 1982 الذى يحدد صلاحيات الولاية والبلدية واختصاصاتهما فى قطاعى الاسكان والتعمير،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 545 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله،

— وبناء على المداولة رقم 13 المؤرخة في 4 نوفمبر سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى بسكرة.

يقرران ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 13 المؤرخة في 4 نوفمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى بسكرة والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائية لاشغال البناء بالوادى.

اقترح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تمد المقاوله كيانا اقتصاديا للانجاز وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية انجاز المنشآت القاعدية للتكوين والتربية.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية الاغواط. ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية الاغواط بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985.

وزير الداخلية والجماعات المحلية  
والاسكان

محمد يعلى

عبد الرحمن بلعياط

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 7 المؤرخة في 14 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في البلدية والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لمكتب الدراسات لولاية تيبازة.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،  
ووزير التعمير والبناء الاسكان،

- بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969،  
المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 190 المؤرخ في 6 شعبان عام 1402 الموافق 29 مايو سنة 1982 الذي يحدد صلاحيات الولاية والبلدية واختصاصاتها في قطاعي الاسكان والتعمير،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذي يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي في الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبناء على المداولة رقم 7 المؤرخة في 14 أكتوبر سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في البلدية،

يقرران ما يلي :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 7 المؤرخة في 14 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في البلدية والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائية لمكتب الدراسات تيبازة.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة في المادة الاولى أعلاه، «مقاوله أشغال البناء في ولاية الوادي» وتدمى في صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله في الوادي. ويمكن نقله الى أى مكان آخر مع تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تمدد المقاوله كيانا اقتصاديا للانجاز وتتولى في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية انجاز أشغال البناء.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية الوادي، ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائي.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية الوادي بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985.

وزير الداخلية والجماعات  
المحلية  
محمد يعلى

وزير التعمير والبناء  
والاسكان  
عبد الرحمن بلعياط

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 08 المؤرخة في 14 أكتوبر سنة 1985 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في البلدية والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية للبناء الريفي في تيبازة.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،

ووزير التعمير والبناء والاسكان،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 190 المؤرخ في 6 شعبان عام 1402 الموافق 29 مايو سنة 1982 الذي يحدد صلاحيات الولاية والبلدية واختصاصاتهما في قطاعي الاسكان والتعمير،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذي يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 545 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي في الولاية وتنظيمه وعمله،

— وبناء على المداولة رقم 08 المؤرخة في 14 أكتوبر سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في البلدية،

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة في المادة الاولى أعلاه، «مقاوله مكتب الدراسات في ولاية تيبازة» وتدعى في صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله في تيبازة. ويمكن نقله الى أى مكان آخر مع تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا للانجاز وتتولى في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية انجاز الدراسات التقنية الاقتصادية.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية تيبازة، ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائي.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية تيبازة بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985.

وزير الداخلية والجماعات  
المحلية  
محمد يعلى

وزير التعمير والبناء  
والاسكان  
عبد الرحمن بلعياط

يقرران ما يلي :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 08 المؤرخة في 14 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في البلدية والمتعلقة بإنشاء مقالة ولائية للبناء الريفي في تيبازة.

المادة 2 : تسمى المقالة المذكورة في المادة الاولى أعلاه، «مقالة البناء الريفي في ولاية تيبازة»، وتدعى في صلب النص «المقالة».

المادة 3 : يكون مقر المقالة في تيبازة. ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقالة كيانا اقتصاديا للانجاز وتتولى في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية انجاز أشغال البناء الريفي.

المادة 5 : تمارس المقالة الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية تيبازة، ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقالة حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائي.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقالة حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقالة وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية تيبازة بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985.

وزير الداخلية والجماعات وزير التعمير والبناء المحلية  
محمد يعلى  
عبد الرحمن بلعياط

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 15 المؤرخ في 14 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في البلدية والمتضمنة إنشاء المقالة الولائية لأشغال البناء والمرافق العامة الحضرية في تيبازة.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير التعمير والبناء والاسكان،

- بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل، والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 190 المؤرخ في 6 شعبان عام 1402 الموافق 29 مايو سنة 1982 الذى يحدد صلاحيات الولاية والبلدية واختصاصاتهما في قطاعى الاسكان والتعمير،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط إنشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

الجاري به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983. المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية تيبازة، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985.

وزير الداخلية  
والجماعات المحلية

محمد يعلى  
عبد الرحمن بلعياط

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي فى الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبناء على المداولة رقم 15 المؤرخة فى 14 أكتوبر سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى البليدة،

يقرر ان مايلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 15 المؤرخة فى 14 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى البليدة والمتعلقة بإنشاء مقاوله ولائية لاشغال البناء والمرافق العامة الحضرية فى تيبازة.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاوله أشغال البناء والمرافق العامة الحضرية فى ولاية تيبازة» وتدعى فى صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله فى تيبازة ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا للانجاز وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية انجاز أشغال البناء والمرافق العامة الحضرية.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية تيبازة ويمكنها ان تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 1168 المؤرخ فى 30 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى الجزائر والمتضمنه انشاء مكتب الدراسات فى بومرداس.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير التعمير والبناء والاسكان،

- بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل، والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاولات حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقاولات حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 مع المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاولات وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية بومرداس، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985.

وزير الداخلية  
والجماعات المحلية  
محمد يعلى  
وزير التعمير والبناء  
والاسكان  
عبد الرحمن بليياط

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985 ياذن بتنفيذ المداولة رقم 1168 المؤرخة في 30 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى في ولاية الجزائر والمتضمنة انشاء المقاولات الولائية لاشغال العمارات والبناء في ولاية بومرداس.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير التعمير والبناء والاسكان،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 190 المؤرخ في 6 شعبان عام 1402 الموافق 29 مايو سنة 1982 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاعى الاسكان والتعمير،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى في الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبناء على المداولة رقم 1168 المؤرخة في 30 أكتوبر سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى في الجزائر،

يقرر ان ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 1168 المؤرخة في 30 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى في ولاية الجزائر والمتعلقة بانشاء مكتب الدراسات في بومرداس.

المادة 2 : تسمى المقاولات المذكورة في المادة الاولى أعلاه، «مكتب الدراسات في ولاية بومرداس» وتدعى في صلب النص «المقاول».

المادة 3 : يكون مقر المقاولات في بومرداس ويمكن نقله الى أى مكان آخر مع تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاولات كيانا اقتصاديا للانجاز وتتولى في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية انجاز الدراسات لمختلف الفروع.

المادة 5 : تمارس المقاولات الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية بومرداس ويمكنها أن تمارس ذلك

بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعدد المقاولات كيانا اقتصاديا للانجاز وتتولى في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية انجاز اشغال العمارات والبناء.

المادة 5 : تمارس المقاولات الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية بومرداس ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاولات حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائى.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقاولات حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 مع المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاولات وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية بومرداس، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985.

وزير الداخلية  
والجماعات المحلية  
محمد يعلى

وزير التعمير والبناء  
والاسكان  
عبد الرحمن بلعياط

- بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية.

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 190 المؤرخ في 6 شعبان عام 1402 الموافق 29 مايو سنة 1982 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاعى الاسكان والتعمير.

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها.

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي في الولاية وتنظيمه وعمله.

- وبناء على المداولة رقم 1168 المؤرخة في 30 أكتوبر سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى في الجزائر،

يقرر ان مايلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 1168 المؤرخة في 30 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى في ولاية الجزائر والمتعلقة بانشاء مقاولات ولائية لاشغال العمارات والبناء.

المادة 2 : تسمى المقاولات المذكورة في المادة الاولى أعلاه، «مقاولات اشغال العمارات والبناء في ولاية بومرداس» وتدعى في صلب النص «المقاولات».

المادة 3 : يكون مقر المقاولات في بومرداس ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية

### يقرران مايلي :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 14 المؤرخة في 5 سبتمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في سعيدة والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائية للمنشآت القاعدية للطرق والتوطئة في النعامة.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة في المادة الاولى أعلاه، «مقاوله المنشآت القاعدية للطرق والتوطئة في ولاية النعامة» وتدعى في صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله في النعامة ويمكنه نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا للانجاز وتتولى في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية انجاز أشغال الطرق.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية النعامة ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائي.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق مستلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985 ياذن بتنفيذ المداولة رقم 14 المؤرخة في 5 سبتمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في ولاية سعيدة والمتضمنه انشاء المقاوله الولائية لانشاء المنشآت القاعدية للطرق والتوطئة في النعامة.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الاشغال العمومية،

- بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 385 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلديات والولاية واختصاصاتها في قطاعى المنشآت القاعدية الاساسية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي في الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبناء على المداولة رقم 14 المؤرخة في 5 سبتمبر سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى في ولاية سعيدة،



— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 545 المؤرخ 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي فى الولاية وتنظيمه وعمله،

— وبناء على المداولة رقم 15 المؤرخة فى 5 سبتمبر سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى ولاية سعيدة،

يقرر ان ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 15 المؤرخة فى 5 سبتمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى سعيدة والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائيه للاشغال العمومية والمباني فى النعامه.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاوله الاشغال العمومية والمباني فى ولاية النعامه» وتدعى فى صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله فى النعامه ويمكن نقله الى أى مكان آخر مع تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا للانجاز للانجاز وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية انجاز الاشغال العمومية.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية النعامه ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 9 : يكلف والى ولاية النعامه، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985.

وزير الداخلية وزير الاشغال العمومية والجماعات المحلية

محمد يعلى أحمد بن فريجة

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985 ياذن بتنفيذ المداولة رقم 15 المؤرخة فى 5 سبتمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى ولاية سعيدة والمتضمنه انشاء المقاوله الولائيه للاشغال العمومية والمباني فى النعامه.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير التعمير والبناء والاسكان،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 190 المؤرخ فى 6 شعبان عام 1402 الموافق 29 مايو سنة 1982 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاعى الاسكان والتعمير،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاعي الاسكان والتعمير،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذي يحدد شروط انشاء المقاولات المموية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 545 المؤرخ 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي في الولاية وتنظيمه وعمله،

— وبناء على المداولة رقم 16 المؤرخة في 5 سبتمبر سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبي الولاى فى سعيده،

يقرر ان ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 16 المؤرخة فى 5 سبتمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولاى فى سعيده والمتعلقة بانشاء مكتب للدراسات متعدد الفروع فى ولاية النعامه.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكوره فى المادة الاولى اعلاه، «مكتب الدراسات المتعدد الفروع فى ولاية النعامه»، وتدعى فى صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله فى النعامه ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية انجاز الدراسات التقنية الاقتصادية.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية النعامه ويمكنها ان تمارس ذلك استثناء فى ولايات اخرى، بمد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور اعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور اعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية النعامه، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985.

وزير الداخلية وزير التعمير والبناء  
والجماعات المحلية والاسكان

محمد يعلى عبد الرحمن بلعياط

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985 ياذن بتنفيذ المداولة رقم 16 المؤرخة فى 5 سبتمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولاى فى سعيده والمتضمنه انشاء مكتب للدراسات متعدد الفروع فى ولاية النعامه.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير التعمير والبناء والاسكان،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 190 المؤرخ فى 6 شعبان عام 1402 الموافق 29 مايو سنة 1982 الذى

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 190 المؤرخ في 6 شعبان عام 1402 الموافق 29 مايو سنة 1982 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاعى الاسكان والتعمير.

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات المومية المحلية وتنظيمها وسيرها.

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي في الولاية وتنظيمه وعمله.

- وبناء على المداولة رقم II المؤرخة في 8 يوليو سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبي الولاى فى ولاية قسنطينة.

يقرر ان ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم II المؤرخة في 8 يوليو سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولاى فى ولاية قسنطينة والمتعلقة بانشاء مقالة ولائية لاشغال البناء فى ميلة.

المادة 2 : تسمى المقالة المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقالة اشغال البناء فى ولاية ميلة» وتدعى فى صلب النص «المقالة».

المادة 3 : يكون مقر المقالة فى ميلة ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقالة كيانا اقتصاديا للانجاز وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية انجاز اشغال البناء

المادة 5 : تمارس المقالة الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية ميلة ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولاى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقالة حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقالة وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية النعامة بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985.

وزير الداخلية  
والجماعات المحلية  
محمد يعلى  
وزير التعمير والبناء  
والاسكان  
عبد الرحمن بلعياط

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 11 المؤرخة فى 8 يوليو سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولاى فى ولاية قسنطينة والمتضمنة انشاء المقالة الولاى لاشغال البناء فى ميلة.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير التعمير والبناء والاسكان،

- وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاولات حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاولات حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاولات وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية قسنطينة بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985.

وزير الداخلية  
والجماعات المحلية  
محمد يعلى  
وزير التعمير والبناء  
والاسكان  
عبد الرحمن بلعياط

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 13 المؤرخة فى 8 يوليو سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى ولاية قسنطينة والمتضمنة انشاء المقاولات الولائية لاشغال الطرق فى ميلة.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الاشغال العمومية،

بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية،

وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله،

وبناء على المداولة رقم 13 المؤرخة فى 8 يوليو سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى ولاية قسنطينة.

يقرر ان ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 13 المؤرخة فى 8 يوليو سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى ولاية قسنطينة والمتعلقة بانشاء مقاولات ولائية لاشغال الطرق فى ميلة.

المادة 2 : تسمى المقاولات المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاولات اشغال الطرق فى ولاية ميلة» وتدعى فى صلب النص «المقاولات».

المادة 3 : يكون مقر المقاولات فى ميلة ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاولات كيانا اقتصاديا للانجاز وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية انجاز اشغال الطرق.

المادة 5 : تمارس المقاولات الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية ميلة ويمكنه ان تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

— وبمقتضى المرسوم رقم 65 — 279 المؤرخ في 23 صفر عام 1385 الموافق 17 نوفمبر سنة 1965 والمتعلق بتطبيق الامر السابق الذكر المعدل بالمرسوم رقم 71 — 154 المؤرخ في 5 يونيو سنة 1971، لاسيما المادة 3 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 384 المؤرخ في 29 ربيع الاول عام 1405 الموافق 22 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن تطبيق القانون رقم 84 — 13 المؤرخ في 23 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالتقسيم القضائي وتحديد العدد والمقر ودائرة الاختصاص الاقليمي للمجالس القضائية والمحاكم،

— وبمقتضى القرار المؤرخ في 14 شعبان عام 1391 الموافق 4 أكتوبر سنة 1971 والمتعلق بتنظيم الجلسات الريفية،  
يقرر مايلي :

المادة الاولى : تحدث بدائرة اختصاص محكمة تيندوف جلستان ريفيتان تعقد الاولى بأم العسل والثانية بحاسي منير، يومى السبت والاحد من الاسبوع الاول من كل شهر.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 16 رجب عام 1405 الموافق 7 أبريل سنة 1985.  
بوعلام باقى

## وزارة التجارة

قرار مؤرخ في 5 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 26 يناير سنة 1985 يتضمن نقل مدير للتجارة الى المجلس التنفيذي لولاية سكيكدة.

بموجب قرار مؤرخ في 5 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 26 يناير سنة 1985، ينقل السيد محمد

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية ميله بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 24 جمادى الاولى عام 1405 الموافق 14 فبراير سنة 1985.

وزير الداخلية	وزير الاشغال
والجماعات المحلية	العمومية
محمد يعلى	أحمد بن فريحة

## وزارة العدل

قرار مؤرخ فى 16 رجب عام 1405 الموافق 7 أبريل سنة 1985 يتضمن احداث جلستين ريفيتين بدائرة اختصاص محكمة تيندوف.

ان وزير العدل،

— بمقتضى الامر رقم 65 — 278 المؤرخ فى 22 رجب عام 1385 الموافق 16 نوفمبر سنة 1965 والمتضمن التنظيم القضائى،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 13 المؤرخ فى 23 رمضان عام 1404 الموافق 23 يونيو سنة 1984 والمتضمن التقسيم القضائى،

يقرر ما يلي :

## الفصل الاول احكام عامة

المادة الاولى : يحدد هذا القرار كفاءات تسليم  
رخص الاستيراد لمؤسسات الانتاج الخاصة  
الجزائرية تطبيقا للبرنامج العام للتجارة الخارجية.  
المادة 2 : يمكن مؤسسات الانتاج الخاصة  
الجزائرية، اذا كانت تمارس عملا في اطار المخطط  
الوطني للتنمية، ان تحصل على رخص اجمالية  
للاستيراد قصد توفير احتياجاتها في التسيير  
(الرخص الاجمالية للاستيراد من اجل التسيير)  
والاستثمار، (الرخص الاجمالية للاستيراد المرتبط  
بهدف مخطط).

المادة 3 : يمكن ان يرخص لمؤسسات الانتاج  
الخاصة الجزائرية التي لا تخول الحصول على رخص  
اجمالية للاستيراد بالاستيراد عن طريق منحها  
«الاذن بالاستيراد».

المادة 4 : يشمل الترخيص والاذن بالاستيراد  
المذكوران في المادتين 2 و 3 اعلاه، منتوجات القائمة  
«ب» المبينة في ملحق المرسوم رقم 84 - 390 المؤرخ في  
في 22 ديسمبر سنة 1984 المذكور اعلاه باستثناء  
المنتوجات التامة الصنع، أو المحظورة الاستيراد أو  
التي تخضع لحماية خاصة.

## الفصل الثاني

اجراء دراسة ملفات رخص الاستيراد

المادة 5 : تحدث، لدى نائب الوزير المكلف  
بالتجارة الخارجية، لجنة وزارية مشتركة تتولى  
اعطاء راي استشاري في طلبات رخص الاستيراد  
التي تقدمها مؤسسات الانتاج الخاصة.

المادة 6 : تتكون اللجنة الوزارية المشتركة  
الخاصة برخص الاستيراد التي يرأسها نائب الوزير  
المكلف بالتجارة الخارجية أو ممثله، من ممثلي  
الوزارات الآتية :

- وزارة الدفاع الوطني -

الصالح شحور بصفته مديرا للتجارة الى المجلس  
التنفيذي لولاية سكيكدة ابتداء من اول سبتمبر  
سنة 1984.

قرار مؤرخ في 17 رجب عام 1405 الموافق 8 ابريل  
سنة 1985 يتضمن نقل مدير للتجارة الى  
المجلس التنفيذي لولاية تيبازة.

بموجب قرار مؤرخ في 17 رجب عام 1405  
الموافق 8 ابريل سنة 1985، ينقل السيد محمد  
الطاهر دياح بصفته مديرا للتجارة الى المجلس  
التنفيذي لولاية تيبازة ابتداء من اول سبتمبر  
سنة 1984.

قرار مؤرخ في 7 رمضان عام 1405 الموافق 27 مايو  
سنة 1985 يحدد كفاءات تسليم رخص الاستيراد  
لمؤسسات الانتاج الخاصة الجزائرية.

ان نائب الوزير المكلف بالتجارة الخارجية،

- بمقتضى القانون رقم 78 - 02 المؤرخ في 3  
والمتعلق بتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية  
ربيع الاول عام 1389 الموافق 11 فبراير سنة 1978  
والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، لاسيما

- وبمقتضى الامر رقم 74 - 12 المؤرخ في 6  
محرم عام 1394 الموافق 30 يناير سنة 1974 والمتعلق  
المادة 22 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 390 المؤرخ في  
29 ربيع الاول عام 1405 الموافق 22 ديسمبر سنة 1984  
بشروط استيراد البضائع، لاسيما المادة 5 منه،  
لاسيما المواد 8 و 9 و 10 منه،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ  
في 26 ذي الحجة عام 1403 الموافق 3 اكتوبر سنة  
1983 والمتضمن قائمة المنتوجات المحظورة  
استيرادها

## ★ في مجال التسيير :

- بطاقة الانتاج،
- كشف احتياجات الاستيراد السنوية تبعا لطاقة الانتاج مع حيث الكم والتنوع،
- نسخة مع الاعتماد، عند الاقتضاء،
- نسخة مع السجل التجارى أو مع أية وثيقة تثبت ممارسة العمل،
- مستخلص اداء الضرائب،
- شهادة مع صندوق الضمان الاجتماعى المعنى،
- شهادة مع رقم الاعمال تسلمها مصلحة الضرائب،
- فاتورة شكلية تبين أصل المنتوجات ومصدرها.

## ★ في مجال التجهيزات :

- نسخة مع الاعتماد أو مع قرار التجديد،
- مشروع عقد يوقعه المورد ويبين فيه أصل التجهيزات ومصدرها.

المادة II : تعد طلبات رخص الاستيراد حسب الفئة التعريفية، والتغيير التجارى المضبوط. ويجب أن يبرز القيمة الوحشية والاجمالية لكل منتج، وكذلك الكميات المطلوبة.

### الفصل الرابع أحكام ختامية

المادة 12 : تقبل استثناء طلبات رخص الاستيراد بعنوان السنة 1985 إذا ارسلت الى وزارة التجارة خلال 60 يوما الموالية لنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 13 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 7 رمضان عام 1405 الموافق 27 مايو سنة 1985.  
محمد أبركان

- وزارة الداخلية والجماعات المحلية (المديرية العامة للامع الوطنى)،
- وزارة المالية،
- وزارة التجارة،
- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية،
- الوزارة الوصية على جهاز الدولة المكلف بتطبيق احتكار الدولة الخارجية على المنتوجات المعنية.

ويساعد اللجنة الوزارية المشتركة المذكورة ممثلون الغرفة الوطنية للتجارة ومكتب متابعة الاستثمار وتنسيقه.

يحدد نائب الوزير المكلف بالتجارة الخارجية فى وقت لاحق، كىفيات عمل اللجنة ونظامها الداخلى.

المادة 7 : يحدد نائب الوزير المكلف بالتجارة الخارجية، بالتشاور مع الوزارات المعنية، الاعمال التى تخول الحق فى الحصول على رخصة اجمالية للاستيراد، ويعد قائمة المؤسسات المستفيدة، على أساس الاعتمادات المقررة فى اطار البرنامج العام للتجارة الخارجية، والاهداف والاولويات المسطرة فى المخطط الوطنى للتنمية.

المادة 8 : تبلغ القرارات التى يتخذها نائب الوزير المكلف بالتجارة الخارجية للمستوردين بعد دراسة اللجنة الوزارية المشتركة للملفات.

### الفصل الثالث

#### اجراء ارسال طلبات رخص الاستيراد

المادة 9 : ترسل طلبات رخص الاستيراد الخاصة باحتياجات التسيير الى نائب الوزير المكلف بالتجارة الخارجية فى 15 سبتمبر على الاكثر فى خصوص احتياجات السنة المالية الموالية.

المادة 10 : يجب على المستوردين أن يدعموا طلباتهم بتقديم ملف يدعى «المنتج» ويتكون من الاوراق الآتية :